مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

أبحاث وتقارير

مؤشرات اتساع الهوّة الحاصلة بين السوريين والنظام وأسبابها

استطلاع ميداني تحليلي في مناطق سيطرة النظام

طلال المصطفى

مركز حرمون للدراسات المعاصرة
Harmoon Center For Contemporary Studies

مؤشرات اتساع الهوّة الحاصلة بين السوريين والنظام وأسبابها

استطلاع ميداني تحليلي في مناطق سيطرة النظام

د. طلال مصطفى

تشرين الثاني /نوفمبر 2023

المحتويات

ملخص البحث 1

أولًا- المرجعية النظرية والمنهجية 4

أ. موضوع البحث 4

ب. أهمية البحث وأهدافه: 5

ت. منهجية البحث 6

ثانيًا- نتائج الاستطلاع الميداني 9

أ. مؤشرات تدهور الأوضاع المعيشية 9

ب. الاحتجاجات في مناطق سيطرة النظام ومآلاتها 23

ت. الاحتجاجات في الساحل السوري 37

ث. واقع الحل السياسي في سورية 42

استنتاجات 52

ملخص البحث

يحاول البحث التعرّف إلى بعض المؤشرات الرئيسة الدالة على تصدّع العلاقة بين النظام والسوريين المقيمين في مناطق سيطرته، من خلال استطلاع رأي عيّنة من السوريات والسوريين حول مدى التغيرات الحاصلة بينهما، وبخاصة بعد انهيار النظام اقتصاديًا ووصوله إلى مرحلة الإفلاس، في السنتين الأخيرتين 2022 -2023، ومحاولة تمويل بقائه من جيوب السوريين، وتحوّله إلى محض جابٍ ضريبي وفارض للإتاوات لتمويل بقائه في الحكم.

يطرح البحث جملة من الأسئلة، تتكثف حول مؤشرات الهوة الحاصلة بين النظام والسوريين نتيجة عجز النظام عن أداء وظائفه، وإلى أي مدًى ستتوسع تلك الهوة مع استمرار الانهيار الاقتصادي، وما هي تأثيراتها؟ وحول إمكانية انتشارها الأفقي والعمودي في مناطق سيطرة النظام، وإمكانية انتظامها ضمن أطر جماعية فاعلة ومؤثرة، وهل سيكون من شأنها الضغط على النظام باتجاه القبول بتسوية سياسية؟ أو اللجوء إلى خيارات أخرى؟

يحاول البحث استشراف خيارات النظام، وفق تقديرات أفراد عيّنة الدراسة المستطلعة في مناطق النظام، ووفق عقليته وتكوينه، فهل سيلجأ إلى استخدام العنف في تعامله مع الاحتجاجات الجديدة، وبخاصة في الساحل السوري، إن حصلت؟ أم سيلجأ إلى وسائله الأمنية المعتادة لإخضاع الحاضنة من خلال خلق التوترات الأمنية والطائفية والعرقية وخلق الفوضى تحقيقًا لمقولته «أنا أو الفوضى الشاملة»، ضمن منهجه السائد تاريخيًا بـ «مقايضة الأمن بالذل والخضوع»، أم سيُفاجئ الجميع ويقدّم مضطرًا تنازلات حقيقية ذات تأثير فاعل في المستويين السياسي والمعيشي.

ويحاول البحث التطرّق إلى مصير الاحتجاجات على المدى الأطول، في حال تعرّضت الموجة الأولى منها للإخضاع والقمع مع استمرار الانهيار الاقتصادي الشامل.

اعتمد البحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة، من خلال تصميم استبانة خاصة بالبحث، واعتماده أداة رئيسة لجمع البيانات، من خلال مقابلة (345) حالة من السوريات والسوريين في مناطق سيطرة النظام السوري، وذلك من أجل تحليل مؤشرات تصدّع العلاقة بين السوريين والنظام، والوصول إلى النتائج الآتية:

1. وصف أفراد عينة البحث الوضع المعيشي بأنه وصل إلى مرحلة الجوع في السنة الأخيرة، وأقروا بأثر هذا الوضعي المعيشي المزري على الأمن المجتمعي، وأنه مرتبط بغياب الحريات السياسية في سورية، أي إن هذا التدهور المعيشي مرتبط بالنظام الاستبدادي السوري الحالي، وكذلك بالفساد المستشري في مؤسساته الحكومية. والمسؤول الأول عن هذا الفساد والتدهور المعيشي هو بشار الأسد وعائلته.

ووضح البحث ردة فعل أفراد عينة البحث على زيادة الأجور والرواتب الأخيرة، بأن الحياة المعيشية تدهورت أكثر من السابق، نتيجة زيادة أسعار المحروقات ورفع الدعم عنها، ومن ثم كانت صدمة وخيبة

أمل لدى أفراد معظم حاضنة النظام.

كذلك أكد معظم أفراد عيّنة البحث أن الحوالات المالية الآتية من السوريين في الخارج أفادت النظام اقتصاديًا، وخففت حدة التدهور المعيشي لدى السوريين عمومًا.

أما رأي أفراد عينة البحث، في ما سّمي سياسة «الخطوة مقابل خطوة»، من الدول العربية في تحسين الوضع المعيشي وانفراجه عبر المساعدات العربية، فقد رأوا أنها غير مجدية، لسبب وحيد هو أن النظام السوري كعادته لن يلتزم بها. وهذا مؤشر على عدم ثقة السوريين والعرب في هذا النظام.

2. أكد أفراد عينة البحث معظمهم أن أسباب الاحتجاجات الجديدة، وبخاصة في محافظة السويداء، تنقسم إلى أسباب مركبة معيشية وسياسية، وفي الوقت نفسه توقعت حصول مزيد من الاحتجاجات في مناطق سيطرة النظام وانتقالها إلى مدن أخرى لم يسبق لها الانخراط في أي احتجاجات.

وكذلك، أكد أفراد عينة البحث معظمهم أن السوريين الذين كانوا مؤيدين للنظام السوري عام 2011 أغلبهم لم يعودوا مؤيدين له في الوقت الحاضر، خصوصًا أن السلطات السياسية التابعة للنظام كانت عاجزة عن القيام بدور إيجابي في تهدئة التوترات الحاصلة بين النظام والسوريين في مناطق سيطرته، وهناك مزيد من الاحتجاجات المقبلة على الأرض أو في وسائل التواصل الاجتماعي، وإن تأخرّت فالسبب هو القبضة الأمنية في بعض المناطق.

وأبدى أفراد عينة البحث أغلبهم رغبتهم في المشاركة في الاحتجاجات المطلبية إذا حصلت، وأن هذه الاحتجاجات ستستمر، وإن قمعتها الأجهزة الأمنية والعسكرية.

وتعود أسباب تذمّر السوريين واحتجاجاتهم في الأشهر الأخيرة، من منظور أفراد عينة البحث، إلى خيبة الأمل من تحسّن المستوى المعيشي، وعدم حصول حل سياسي، وتنامي الشعور بأن النظام استخدم المؤيدين له من السوريين أدوات لحماية أسرته والدائرة الصغيرة المحيطة به، وأن هؤلاء السوريين الذين دافعوا عن النظام عام 2011 يدفعون اليوم ضريبة هذا الدعم، لما آلت إليه الحالة المعيشية والاجتماعية من تدهور لديهم.

وكذلك، توقع أغلب أفراد عينة البحث إمكانية انتقال الاحتجاجات الفردية في مناطق الساحل السوري إلى احتجاجات جمعية، ومن المتوقع أن تقمعها أجهزة أمن النظام، فهو لا يفرق بين المدن حين تتهدد سلطته من أي طائفة، وإن كان من المحتمل قمعها بطريقة مغايرة.

أما عن الحل السياسي المطلوب في سورية، فأجاب أفراد عينة البحث أغلبهم أنه يكون بتغيير النظام الحالي، والانتقال إلى نظام سياسي جديد. وكذلك، هناك فرصة إلى حد ما للحوار بين السوريين من أجل الوصول إلى الحل السياسي. واتضح من وجهة نظر أفراد عينة البحث أن هناك علاقة بين فشل الحل السياسي والاحتجاجات الحالية.

وبالنسبة إلى الأجسام السياسية الجديدة (حركة 10 آب، حركة الشغل المدني، الحركة الشعبية في سورية، لجنة تنظيم الإضراب والحراك – قاوم-... الخ) التي برزت في أثناء الاحتجاجات، فقد تباينت الآراء

بين من وجدها ضرورة سياسية ومجتمعية وناتجة من تدهور الأوضاع المعيشية وتواكب الاحتجاجات الجديدة، ومن نظر إليها بعين الشك والريب.

وقد ربط أفراد عينة البحث معظمهم استمرار الأزمة السورية باستمرار هذا النظام الحالي في الحكم. وحول توقعات أفراد عينة في حال تحقق سيناريو تنحي بشار الأسد عن الحكم، تباينت الآراء، فهناك من توقع حصول الفوضى، لعدم وجود أي قوة منظمة بديلة قادرة على تسيير السلطة، وهناك من توقع أن الجيش سيكون البديل لفترة انتقالية. وهناك رأي آخر قال إن القوى الإسلامية ستكون هي البديل القادر على تنظيم صفوفه سريعًا وبدعم خارجي، وفي الوقت نفسه لم يتوقعوا حصول انقلاب عسكري

وحول الموقف الإيراني، من حصول تغيير للنظام السوري الحالي، توقع أفراد عينة البحث أغلبهم أنها ستتدخل عسكريًا من خلال ميليشياتها لمنع التغيير. وكذلك التوقع نفسه بالنسبة إلى الموقف الروسي.

أولًا- المرجعية النظرية والمنهجية

أ. موضوع البحث

أحدث الانهيار الاقتصادي والمعيشي المتسارع في العامين الأخيرين 2022-2023 في سورية، تصدعات وشروخًا عميقة في العلاقة بين النظام والسوريين، إذ راهن النظام من قبلُ على مكاسب النصر العسكري المزعوم من جهة، وعلى الحلفاء من جهة ثانية، ليجد السوريون أنفسَهم بعد سنوات من إعلان (النصر المزعوم) على حافّة الجوع الحقيقي، ضمن شروط وظروف خالية من مقومات للحياة، ومن أي أمل في تحسن تلك الظروف، مع غياب كامل للخدمات، وتوجّه نهائي لإلغاء بقايا الدعم الاجتماعي الهزيل.

وفي ضوء هذه التصدعات، بدأت تتعالى أصوات من قلب مناطق سيطرة النظام، حتى مناطق الساحل الأشد التصاقًا بالنظام، ومنها تلك التي قاتلت معه بضراوة في قمع احتجاجات عام 2011، ودفعت من وجهة نظرها أثمانًا غالية للمحافظة عليه، لتحمّله في نهاية المطاف مسؤولية التردي الاقتصادي والمعيشي، وتعدّه الشريك الأساسي في تجويعها وإذلالها، وتفضح عجزه عن الوفاء بأي من الوعود المقدمة منه.

وخلافًا للمرات السابقة التي فصل فيها بعض السوريين المؤيدين في انتقاداتهم للوضع المعيشي بين الحكومة والنظام/ الدولة، فإن الاتهامات شملت الجميع، واتسمت بمنسوب الجرأة المرتفع قياسًا بالانتقادات السابقة التي غالبًا ما توقفت عند الأداء الحكومي فقط، فاصلة بين الحكومة والرئيس بشار الأسد، على حد التعبير الشائع.

وعلى الرغم من القبضة الأمنية الشديدة، وقانون الجرائم الإلكترونية، وممارسات البطش والاعتقال، فإن مستوى التدهور المعيشي، ومنسوب القهر والإذلال، أجبر «شخصيات اجتماعية وثقافية»، من تلك المناطق (الساحل)، على الاحتجاج العلني على وسائط التواصل الاجتماعي، بصورة تدلّ على نفاد الصبر وعدم القدرة على تحمل المزيد، وهذا ما ينذر باحتمالية تحركات ذات طابع شعبي عام على خلفيات مطلبية.

وكان الواقع المعيشي السوري تراجع منذ إعلان النظام حربه ضد الشعب السوري عند اندلاع الثورة عام 2011، بوتائر متدرجة، غير أن الوتائر تسارعت بحدة منذ عام 2019، لتشكل أيضًا، منذ بداية عام 2023، عتبة تجاوزت التوقعات كلها.

ويمكن تقسيم التدهور الاقتصادي والمعيشي إلى ثلاث مراحل:

تمتد الأولى منذ عام 2011 إلى منتصف عام 2019، وكانت الأجور والرواتب قد انخفضت من 250 دولارًا إلى حدود 80 دولارًا في الشهر وسطيًا.

وتمتد المرحلة الثانية منذ منتصف عام 2019 إلى نهاية عام 2022، لتنخفض متوسطات الأجور من 80 دولارًا إلى حدود 25 دولارًا، واتسمت تلك المرحلة بشدة الأزمات، وفقدان المواد الأساسية، وغياب حوامل الطاقة، وارتفاع منسوب الضرائب الرسمية والإتاوات غير الرسمية، وتراجع الخدمات العامة، وتقلص الدعم الاجتماعي كثيرًا، وتماهي النظام مع أمراء الحرب (إضافة إلى مفعولات انتشار مرض كورونا، وتداعيات الحرب الأوكرانية على سورية).

المرحلة الثالثة، وهي الأعنف، بدأت تبرز منذ بداية عام 2023، واتسمت بسرعة التدهور الاقتصادي، والانخفاض الكبير في سعر الصرف، ولعب الزلزال دورًا كابحًا مرحليًا لذلك الانهيار، من خلال المساعدات المقدمة عربيًا وأمميًا، ومن خلال الإعفاءات الجزئية من العقوبات، وأيضًا من خلال الانفتاح العربي على النظام.

غير أن مفعول تلك المساعدات تلاشى مع تراجعها، ليظهر عجز النظام كليًا، ويعاود الانهيار غير المسبوق ليصل سعر الصرف إلى ما يزيد على 15 ألف ليرة لكل دولار، وتنخفض متوسطات الرواتب والأجور إلى أقل من 12 - 14 دولارًا شهريًا، مع موجة غلاء وارتفاعات أسعار محلية تفوق مثيلاتها العالمية، بما انعكس على إمكانية تأمين الحد الكافي من الغذاء لمعظم الشعب السوري الذي في مناطق النظام، فبات يعيش تحت خط الفقر بقوة شرائية تقترب من مستويات صفرية.

تحدد موضوع البحث في الإجابة عن طبيعة العلاقة بين النظام والسوريين المقيمين في مناطق سيطرته، وقياس مدى التصدع الحاصل بينهما مع انهيار النظام اقتصاديًا ووصوله إلى مرحلة الإفلاس ومحاولته تمويل بقائه من جيوب السوريين، ما يعني تحوّله إلى محض جابٍ ضريبي وفارض للإتاوات لتمويل بقائه.

ويطرح البحث مجموعة من الأسئلة، تتكثف حول مدى الهوة الحاصلة[1] بين النظام والمواطنين السوريين نتيجة عجز النظام عن أداء وظائفه، وإلى أي مدًى ستتوسع تلك الهوة مع استمرار الانهيار الاقتصادي، وما هي تأثيراتها؟ وحول إمكانية انتشارها الأفقي والعمودي في الحاضنة وانتشارها الجغرافي، وإمكانية انتظامها ضمن أطر جماعية فاعلة ومؤثرة، وهل سيكون من شأنها الضغط على النظام باتجاه القبول بتسوية سياسية؟ أم اللجوء إلى خيارات أخرى.

ب. أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية هذا البحث من إسهامه في فهم التحولات الحاصلة في العلاقة بين النظام السوري والسوريين في مناطق سيطرته، وتحليلها في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية الجارية، كذلك تحليل تصدع العلاقة بينهما، ومن ثم إمكانية أن يقدّم البحث فهمًا أعمق لأسباب تشكل الصراعات والتوترات الاجتماعية والسياسية بين المواطنين والنظام السوري. ويمثل البحث إسهامًا جديدًا في المجالات البحثية حول الوضع في سورية، حيث يتناول جوانب غير مستكشفة من العلاقة بين السوريين والنظام في مناطق سيطرته.

(1) قيست هذه الهوة بمؤشرات عامة تدل على مدى إمكانية الوقوف الى جانب النظام في قمعه للاحتجاجات الجديدة، ومدى إمكانية المشاركة في الاحتجاجات إن حصلت، ورأيه بالمحتجين وغيرها من الأسئلة الموجودة في متن الاستبيان.

ويهدف البحث إلى الوصول إلى بعض المؤشرات الرئيسة الدالة على تصدّع العلاقة بين النظام والسوريين، وبخاصة الذين شاركوا قوات النظام الأمنية والعسكرية في قمع السوريين المحتجين في عام 2011، وعلى مدى التغيرات الحاصلة بينهما مع انهيار النظام اقتصاديًا، ووصوله إلى مرحلة الإفلاس الاقتصادي والسياسي.

يحاول البحث أيضًا رصد تأثير الاحتجاجات في منظور السوريين تجاه المناطق الثائرة، ومدى مراجعتهم لمواقفهم السابقة، وهل يُشكّل هذا التغير في حال حصوله عاملًا إيجابيًا في عمليات رأب الصدع المجتمعي وتسريع عمليات المصالحة الشعبية والمناطقية؟

وفي المقابل، يحاول البحث استشراف خيارات النظام وفق تقديرات الشرائح المستطلعة، ووفق عقليته وتكوينه، فهل سيلجأ إلى العنف أو العنف المفرط مع تلك الحاضنة في حال تصاعد الاحتجاجات؟ أم سيلجأ إلى أساليبه الأمنية المعتادة لإخضاع المحتجين، من خلال خلق التوترات الأمنية والطائفية والعرقية وخلق الفوضى تحقيقًا لمقولته «أنا أو الفوضى الشاملة»، ضمن منهجه السائد تاريخيًا بـ «مقايضة الأمن بالذل والخضوع»، أم إنه سيفاجئ الجميع ويقدّم تنازلات حقيقية ذات تأثير فاعل في المستويين السياسي والمعيشي.

ويحاول البحث التطرق إلى مصير الاحتجاجات على المدى الأطول، في حال تعرضت الموجة الأولى منها للإخضاع والقمع مع استمرار الانهيار الاقتصادي الشامل.

ت. منهجية البحث

اعتمد البحث منهج المسح بالعيّنة/ من خلال تصميم استبانة خاصة بالاستطلاع الميداني[2]، لتكون أداة رئيسة لجمع بيانات البحث الميداني، بِيد فريق ميداني متخصص في البيانات في مناطق سيطرة النظام، وتمت مقابلة عينة بلغ عدد أفرادها (345) من السوريات والسوريين خلال 24 آب/ أغسطس - 5 أيلول/ سبتمبر 2023، ثم استخرجت البيانات الإحصائية وصممت الرسوم البيانية[3]. ونودّ أن نلفت النظر إلى صعوبات عدة واجهت الاستطلاع الميداني، منها صعوبة وجود منهجية علمية دقيقة في اختيار مفردات العينة، كما هو متعارف عليه في منهجية اختيار العينات في الدراسات الميدانية، وهذا يعود إلى الظروف الأمنية في مناطق النظام التي تحدّ من قدرة تنقل فريق جامعي البيانات في المناطق، ولا سيما مناطق الساحل السوري، وإلى الهواجس الأمنية لدى السوريات والسوريين من الاقتراب والحديث بالموضوعات السياسية والأمنية التي تمس النظام السوري، وبخاصة بشار الأسد، وهذا أدى إلى اعتذار عشرات السوريين عن الإجابة عن أسئلة الاستبانة، إضافة إلى تجنّب فريق البحث الميداني الأشخاصَ غير الموثوقين أمنيًا، خشية الوشاية بهم للأجهزة الأمنية التابعة للنظام، وعدم وجود إحصاءات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في اختيار العينة. لذلك، اعتمدت العينة القصدية، بحيث تمثل المجتمع الأصلي قدر الإمكان، وفي الوقت نفسه لا تؤثر في صدقية النتائج إلى حدّ بعيد.

(2) للمزيد، يمكن مراجعة ملحق رقم 1 الذي يتضمن الاستبانة.

(3) استخرج الباحث المساعد محمد شاوردي البيانات الإحصائية وصمم الرسوم البيانية.

ث. عينة البحث وخصائصها

تضمنت عينة البحث الميدانية (345) حالة توزعت في مناطق سيطرة النظام بنسبة 14% في المنطقة الجنوبية (السويداء ودرعا)، وكذلك النسبة نفسها في المنطقة الوسطى (حمص وحماه)، وفي المنطقة الساحلية (اللاذقية وطرطوس) بنسبة 16%، وفي المنطقة الشمالية الشرقية (حلب ودير الزور) بنسبة 25%، والعاصمة دمشق وريفها بنسبة 31%.

وتوزعت عينة البحث مناصفة تقريبًا بين الريف بنسبة 49% والمدينة بنسبة 51%. وبالنسبة إلى متغير الجنس (الجندر)، تمثلت العينة في نسبة 59% ذكورًا و41% إناثًا، وهذه النتيجة طبيعية في المجتمع السوري، حيث الاهتمام بالقضايا السياسية والمشاركة في الاحتجاجات لدى الذكور أعلى من الإناث. أما توزع العينة بالنسبة إلى متغير المستوى التعليمي، فقد جاءت النسبة العليا لدى الحاصلين على الشهادة الجامعية بنسبة 61%، ونسبة 21% للشهادة الثانوية، و12% للماستر والدكتوراه، ونسبة 6% للتعليم الأساسي.

ومن نسب العينة، يتضح أن الاهتمام بالشأن العام في سورية ضمن أفراد العينة يعود إلى المتعلمين بالمستويات الجامعية أكثر من المتعلمين بالمستويات المنخفضة.

وتوزعت عينة البحث بنسبة عالية وصلت إلى 62% لدى المتزوجين، تلتها نسبة العازبين 31%، وانخفضت لدى الأرامل فكانت بنسبة 3%، وللمطلقين بنسبة 4%. ومن حيث الوضع المهني، تركّزت عينة البحث لدى العاملين بنسبة 67%، ونسبة 21% لدى غير العاملين، ونسبة 8% للطلاب، ونسبة 4% للمتقاعدين.

أما بالنسبة إلى العُمر، فقد توزعت عينة البحث في الفئات العمرية كلها بنسبة 19% لدى الفئة العمرية (22-29) سنة، وكذلك النسبة نفسها لدى الفئة العمرية (36-41)، ونسبة 16% لدى الفئة العمرية (30-35) سنة، ونسبة 15% لدى (48 فأكثر)، ونسبة 7% لدى (18-23) سنة. (انظر الجدول رقم 1).

جدول رقم 1 خصائص عينة الدراسة

			العدد	النسبة
1	مناطق سيطرة النظام	دمشق وريفها	106	31%
		السويداء ودرعا	50	14%
		حمص وحماه	50	14%
		حلب ودير الزور	84	25%
		اللاذقية وطرطوس	55	16%
2	مكان الإقامة	مدينة	174	51%
		ريف	171	49%
3	العمر	18-23	42	12%
		24-29	84	24%
		30-35	54	16%
		36-41	66	19%
		42-47	47	13%
		48-فأكثر	52	15%
4	الجنس	ذكر	205	59%
		أنثى	140	41%
5	المستوى التعليمي	تعليم أساسي	22	6%
		ثانوية	71	21%
		معاهد وجامعات	209	61%
		ماستر ودكتوراه	43	12%
6	الحالة الاجتماعية	عازب/ة	106	31%
		متزوج/ة	214	62%
		مطلق/ة	14	4%
		أرمل/ة	11	3%
7	الحالة المهنية	يعمل	232	67%
		لا يعمل	74	21%
		طالب/ة	28	8%
		متقاعد/ة	11	4%

ثانيًا- نتائج الاستطلاع الميداني

أ. مؤشرات تدهور الأوضاع المعيشية

في إثر الحرب التي شنّها النظام السوري على المعارضة السورية، توقفت تقريبًا قطاعات الإنتاج الأساسية كلها في سورية، وترافق ذلك مع انخفاض في حجم المساعدات الخارجية التي كان يتلقاها النظام من حلفائه، ولم ينفعه الإعلان عمّا أسماه (الانتصار) وتراجع الأعمال القتالية إلى الحد الأدنى في منع مزيد من التدهور المعيشي في المناطق التي يسيطر عليها. وفي سنة 2018، بدأت أوضاع السوريين المعيشية بالتراجع، بسبب تراجع الكتلة النقدية التي كانت تضخها إيران بصورة أساسية في اقتصاد النظام، وتراجع حجم المساعدات العينية، والتهام التضخم والفساد زيادات الرواتب كلها التي كانت تُسحب من جيوب السوريين عبر زيادة الأسعار. وبلغ انهيار الليرة السورية أمام الدولار مداه في عام 2022-2023، ما أدى إلى انهيار في سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار، إذ وصل إلى 10.350 ليرة سورية في 15 تموز/ يوليو 2023، ثم بلغ 14.750 ليرة في آب/ أغسطس 2023، وساعد انهيار الليرة على زيادة التضخم المفرط، ودفع بأكثر من 90 في المئة من السكان إلى ما دون مستوى خط الفقر. وهذا التدهور جاء معاكسًا لمسار الانفتاح والتطبيع العربي مع النظام الذي تُوّج في استعادة النظام مقعد سورية في الجامعة العربية، وحضور بشار الأسد قمة جدة العربية[4].

وقدّر موقع (نومبيو)، المتخصص بقياس تكاليف العيش ومستوى الحياة، أن الفرد في سورية يحتاج إلى أكثر من 4 دولارات في اليوم للعيش[5]، في حين إنه يحصل على أقل من دولار في اليوم.

وأورد برنامج الأغذية العالمي أنّ نحو 12.1 مليون شخص في سورية، أي أكثر من نصف عدد السكان، يعانون انعدام الأمن الغذائي، ما يجعلها من بين البلدان الستة التي تعاني أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي في العالم.[6]

وعند أحدث زيادة في منتصف آب/ أغسطس الماضي [7]2023، وصل الحد الأدنى لرواتب العاملين في القطاع العام في مناطق سيطرة النظام إلى 185940 ليرة سورية، فيما يبلغ متوسط تكلفة المعيشة نحو 55 ضعف الحد الأدنى، وفق إحصاءات وتقارير متخصصة.

---

(4) الحراك الاحتجاجي في سورية: هل بدأ يتشكل إجماع وطني على ضرورة التغيير؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 31 آب/ أغسطس 2023، الرابط: https://bit.ly/48fbpn0

(5) موقع نومبيو - https://bit.ly/3rlqwKQ

(6) أخبار الأمم المتحدة، https://bit.ly/3EF016m

(7) أصدر بشار الأسد المرسومين التشريعيين رقم 11 و12 القاضيين بإضافة نسبة 100 في المئة إلى الرواتب والأجور المقطوعة لكل من العاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين.https://www.sana.sy/?p=1949489

ويعادل الحد الأدنى للرواتب بعد الزيادة نحو 13.3 دولارًا أميركيًا، مقارنة بسعر الصرف، إذ سجل سعر الدولار الأميركي في دمشق 13700 ليرة سورية للشراء و13900 للمبيع، بحسب موقع الليرة اليوم المتخصص بمتابعة أسعار الذهب والعملات الأجنبية. وفي منتصف عام 2023، تجاوز متوسط تكاليف المعيشة لأسرة سورية مكوّنة من خمسة أفراد، بحسب «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، حاجز ستة ملايين ونصف مليون ليرة سورية في الشهر، في ما وصل الحد الأدنى إلى نحو أربعة ملايين و100 ألف ليرة سورية في الشهر، ليتضح حجم الهوة التي تفصل الحد الأدنى للأجور عن متوسط تكاليف المعيشة الآخذة بالارتفاع باستمرار. وفي عقب الزيادة، مضاعفة حجم هذه الاحتياجات، تأثرًا بارتفاع الأسعار الكبير المرافق لهذه الزيادة، إذ ارتفع متوسط تكاليف المعيشة إلى أكثر من 10.3 مليون ليرة سورية، في ما ضوعف الحد الأدنى لتكلفة المعيشة إلى نحو ستة ملايين ونصف مليون ليرة، وفق «مؤشر قاسيون».[8]

ويُعدّ عام 2023 الأكثر قسوة على السوريين في مناطق سيطرة النظام، حيث فُجر عدد من الأزمات كان آخرها شُحّ المحروقات الذي أدّى إلى شلل شبه تام في حركة المواصلات، وإلى تجميد الأعمال معظمها، وتعطيل القطاعات العامة والخاصة[9].

(8) جنى العيسى عطب اقتصادي".. الاحتياج 55 ضعف حد الرواتب في سوريا، عنب بلدي:2023/9/17، الربط: https://bit.ly/3ZrfIrp

(9) لمزيد من التفاصيل أنظر: طلال مصطفى، وجيه حداد، انعكاسات شحّ مصادر الطاقة على الأنماط المعيشية والاجتماعية في سورية (مناطق سيطرة النظام)، 02 كانون الثاني/ يناير2023، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الرابط: https://bit.ly/48jhDST

1. الوضع المعيشي في منظور أفراد عينة البحث

وصف 52% من أفراد عينة البحث الوضعَ المعيشي في مناطق النظام السوري بأنه وصل إلى مرحلة الجوع الحقيقي، وتوزعت الإجابة تبعًا للمناطق، فالنسبة العليا 68% في دمشق وريفها، والنسبة الأقل 29% في المنطقة الساحلية، بينما جاءت نسبة 60 % في المنطقة الجنوبية، ونسبة 49% في المنطقة الشمالية الشرقية، و42% في المنطقة الوسطى، وكذلك نسبة 36% من عموم عينة البحث وصفته بأنه غير مقبول، وقد توزعت النسبة العليا 58% في المنطقة الساحلية، ويقابلها النسبة الأقل 24% في دمشق وريفها، ونسبة 40% في المنطقة الشمالية الشرقية، و32 % في الجنوبية. (انظر الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 رأي أفراد الدراسة بالوضع المعيشي الحالي في مناطق سيطرة النظام.

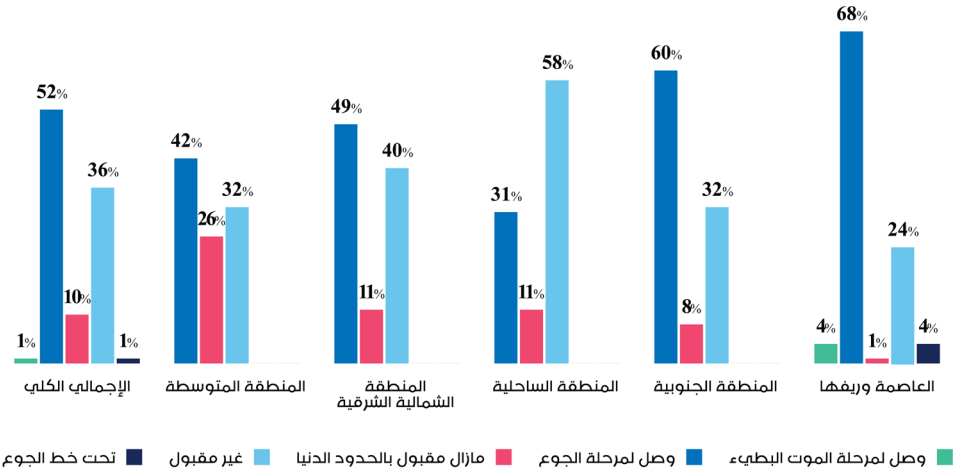

2. أثر التدهور المعيشي في تصدع الأمن المجتمعي

الأغلبية العظمى من عيّنة البحث (91%) ربطت بين التدهور المعيشي في سورية وتصدع الأمن المجتمعي، وقد توزعت في مناطق سيطرة النظام بنسب متقاربة، فجاءت النسبة العليا 93% في المنطقة الجنوبية، ونسبة 93% في المناطق الساحلية، و89% في العاصمة وريفها، وكذلك في المنطقة الشمالية والشرقية، ونسبة 88% في المنطقة الوسطى (انظر الشكل 2).

وتُعدّ هذه النتائج منطقية، حيث شهدت سورية، في إثر الحرب التي تلت ثورة عام 2011، تحولات كبيرة في تصدع الأمن المجتمعي، نتيجة تداخل عدد من العوامل المركبة والمتشابكة، كالتدمير والتهجير والنزوح الداخلي واللجوء إلى الخارج، حيث أدى ذلك إلى النقص في المأوى والخدمات الأساسية[10]، وزاد

(10) لمزيد من التفاصيل، انظر: طلال مصطفى وآخرون، تشخيص الدمار المجتمعي السوري (1 من 3): العنف والنزاعات وآثارها، 04 كانون الثاني/يناير 2021، مركز حرمون للدارسات المعاصرة، https://bit.ly/44Xz1tp

انهيار البنى الاجتماعية التقليدية وتفككها، وبخاصة العائلة السورية والمؤسسات التعليمية، من حالات الجريمة والانعزال الاجتماعي، وشهدت سورية زيادة في الجرائم السياسية والانتهاكات ضد المدنيين[11]، ما أدى إلى تفشي الخوف وعدم الاستقرار في المجتمع، وتدهورَ الاقتصاد، وانخفضت فرص العمل انخفاضًا حادًا في سورية، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر. هذا أثر في الأمن المجتمعي بزيادة حالات السرقة والجريمة المنظمة، كذلك تصاعدت التوترات بين مجموعات مختلفة في سورية، وصلت إلى تداول الأسلحة واستخدامها في النزاعات المحلية حتى العائلية. وتضررت البنية التحتية للبلاد كثيرًا، شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، ما أثّر في حياة الناس، وزاد من حالات عدم الرضا والاحتجاجات.[12]

الشكل رقم 2 تأثير تدهور المستوى المعيشي في الأمن المجتمعي

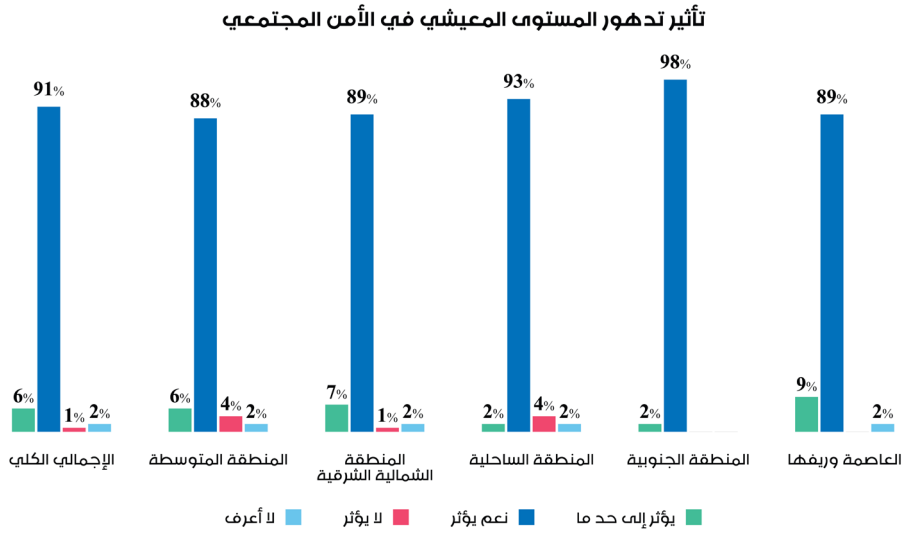

3. التدهور المعيشي وغياب الحريات السياسية

أكدت نسبة 79% من أفراد عينة البحث في مناطق سيطرة النظام كافة وجودَ علاقة بين التدهور المعيشي وغياب الحريات السياسية، وتوزعت بنسبة متقاربة في المنطقة الجنوبية بنسبة 86% و85% في المنطقة الشمالية والشرقية، و84% في العاصمة وريفها، و80% في المنطقة الوسطى، وانخفضت النسبة في المنطقة الساحلية مقارنة بالمناطق الأخرى لتصل إلى 51% فقط (انظر الشكل رقم 3).

ومن الطبيعي الربط بين التدهور المعيشي المرتبط بالانهيار الاقتصادي الحاصل في سورية ووجود نظام سياسي استبدادي، حيث حرمان المواطنين السوريين من الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير

(11) للمزيد من التفاصيل، انظر: طلال مصطفى وآخرون: تشخيص الدمار المجتمعي السوري (2 من 3): مؤشرات التفكك الأسري والمجتمعي في سورية، 11 كانون الثاني/ يناير 2021، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الرابط: https://bit.ly/2NoVUEb

(12) لمزيد من التفاصيل، انظر: طلال مصطفى وآخرون: تشخيص الدمار المجتمعي السوري (3 من 3): انهيارات قطاعات التعليم والصحة والدعم الاجتماعي، 18 كانون الثاني/ يناير 2021، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الرابط: https://bit.ly/3sdsHg4

والتجمع التي بدورها تؤثّر في قدرة المواطنين على التعبير عن احتياجاتهم والمشاركة في صنع القرارات التي تخصهم.

كذلك، يمكن أن يزيد الفساد وانعدام العدالة من تدهور الظروف المعيشية. إذ أحاط النظام السوري نفسه بمجموعة من الشخصيات الفاسدة في المؤسسات الحكومية (مجلس الوزراء، مجلس الشعب، القيادة القطرية وغيرها) التي هدفها الرئيس تحقيق مكاسب شخصية على حساب الشعب السوري من خلال مواقعها في هذه المؤسسات.

ومن المعروف أن غياب الحريات السياسية يؤدي إلى تضييق الفرص الاقتصادية، حيث يمكن أن يكون الاقتصاد متمركزًا في أيدي مجموعة صغيرة من الموالين الأشداء للنظام السوري، وهذا يمكن أن يقلّل من فرص الشغل، ويعوق التنمية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي.

إذًا، يمكن القول إن غياب الحريات السياسية في سورية له تأثير سلبي مباشر وغير مباشر في التدهور المعيشي للمواطنين والأمن المجتمعي عمومًا.

الشكل رقم 3 العلاقة بين التدهور المعيشي وغياب الحريات السياسية

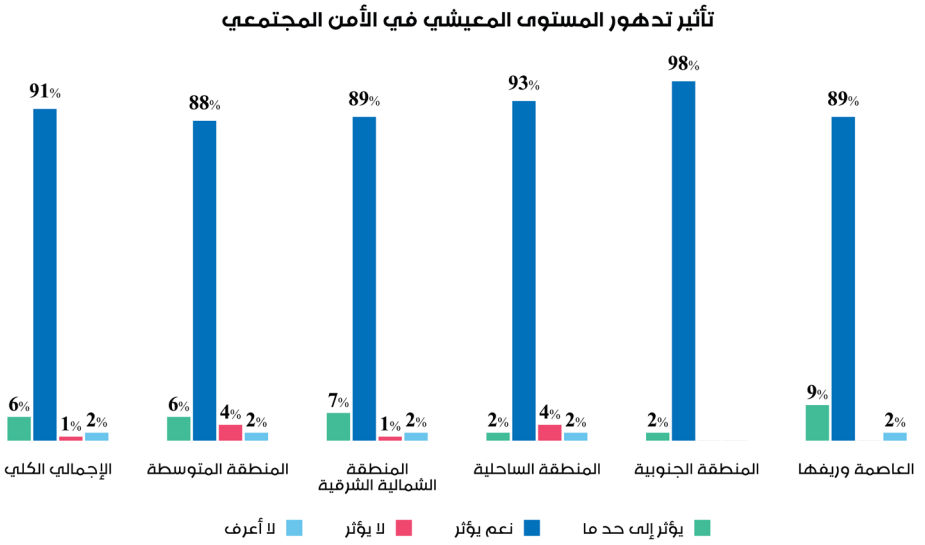

4. التدهور المعيشي والفساد في المؤسسات الحكومية

أما عن العلاقة بين التدهور المعيشي وانتشار الفساد في المؤسسات الحكومية من منظور أفراد عينة البحث، فقد أكدت نسبة 91% وجود هذه العلاقة موزعة بنسب متقاربة إلى حد ما، فجاءت نسبة 93% في دمشق وريفها، ونسبة 89% في المنطقة الشمالية الشرقية، ونسبة 96 % في المنطقة الجنوبية، ونسبة 91% في المنطقة الساحلية، و84 % في المنطقة الوسطى (انظر الشكل 4).

وعادة ما تتسم العلاقة بين التدهور المعيشي والفساد في المؤسسات الحكومية في سورية بالتفاعل والتأثير المتبادل، فعلى سبيل المثال، الفساد في المؤسسات الحكومية قد يؤدي إلى تقليل جودة الخدمات العامة وتوافرها، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وهذا يضر بالمعيشة اليومية للمواطنين، ويجبرهم على الاعتماد على مصادر خارجية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، كما هو حاصل في الوقت الحاضر باعتماد نسبة عالية من السوريين على المساعدات المالية الخارجية.

كذلك، الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية السورية، بما فيها الخدمية، أدى إلى ارتفاع تكلفة الخدمات الحكومية بشكل غير مبرر، وهذا أدى إلى زيادة الأعباء المالية على المواطنين، مما قلل من القدرة على تحمل تكاليف المعيشة، وقوض ثقة المواطنين في الحكومة ومؤسساتها، وبالتالي برزت المزيد من الأصوات التي تعبر عن توتر العلاقة بين المواطنين والسلطة الحاكمة.

في النهاية، الفساد والتدهور المعيشي في سورية يشكلان تحديين كبيرين يتطلبان جهدًا كبيرًا لمعالجتهما وتحسين الأوضاع في حال حصل حل سياسي مقبول من السوريين كافة.

الشكل رقم 4 العلاقة بين التدهور المعيشي والفساد في المؤسسات الحكومية

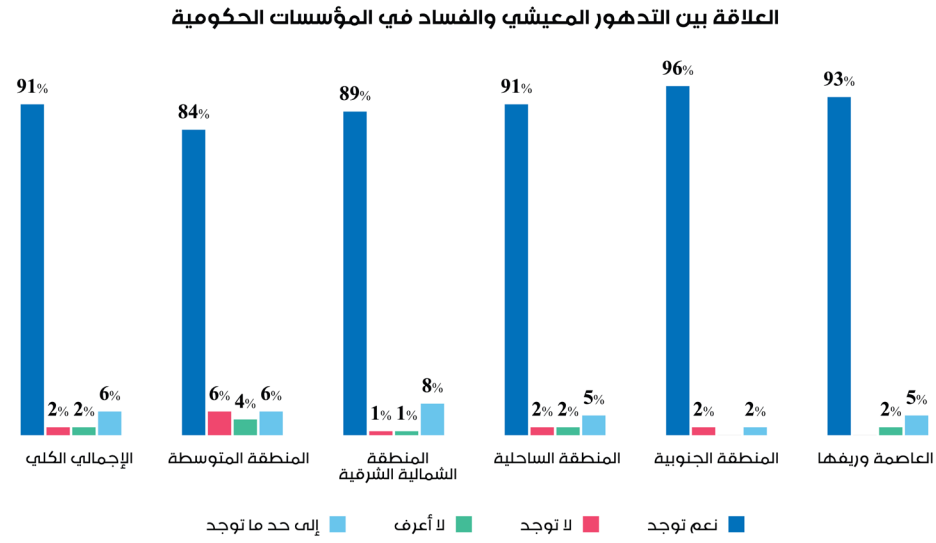

5. المسؤول الأول عن التدهور المعيشي في مناطق سيطرة النظام

أما رأي أفراد عينة البحث حول من يتحمل المسؤولية الأولى عن هذا التدهور المعيشي، فقد أكدت نسبة 58% من أفراد عينة البحث أنها تقع على عاتق بشار الأسد وعائلته، وقد توزعت بنسبة 59% في دمشق وريفها، و63% في المنطقة الشمالية الشرقية، و74% في المنطقة الجنوبية، و56 % في المنطقة الوسطى، مقابل النسبة الأقل 33 % في الساحل.

وحمّلت نسبة 14% من أفراد العينة الحكومةَ والفريق الاقتصادي المسؤولية، وتوزعت النسب في

منطقة الساحل بنسبة 29%، وتلتها نسبة 14% في المنطقة الوسطى، ونسبة 7% في المنطقة الشمالية والشرقية، و17% في العاصمة وريفها، و6% في الجنوبية. وبينما حمّلت نسبة 14% المسؤولية للفاسدين في مؤسسات الحكومة، حملتها نسبة 8% لأمراء الحرب والتجار (انظر الشكل5).

من المعروف أن التدهور المعيشي في سورية ناتج من تفاعل مجموعة من العوامل المعقدة والتحديات المتراكمة، ولا يمكن تحديد مسؤول واحد بسبب هذا التدهور. ومع هذا، حمّلت النسبة العليا من أفراد عينة البحث بشار الأسد وعائلته المسؤولية لإدراكهم أن الاقتصاد السوري يتركز في الثلاثي (بشار الأسد وزوجته أسماء الأسد، وأخيه ماهر الأسد) والباقي من الاقتصاديين والسياسيين في مناطق سيطرة النظام يعمل في فضاء هذا الثلاثي الحاكم.

ولا بد من الإشارة إلى أن سياسات الحكومة السورية في التعامل مع الأزمة وإدارة الموارد الاقتصادية كان لها تأثير كبير في التدهور المعيشي. كذلك العوامل الاقتصادية الدولية، مثل الحرمان من واردات النفط والعقوبات الاقتصادية، أثرت كثيرًا في الاقتصاد الوطني في سورية، وزادت من تدهور المعيشة.

الشكل رقم 5 المسؤول الأول عن التدهور المعيشي

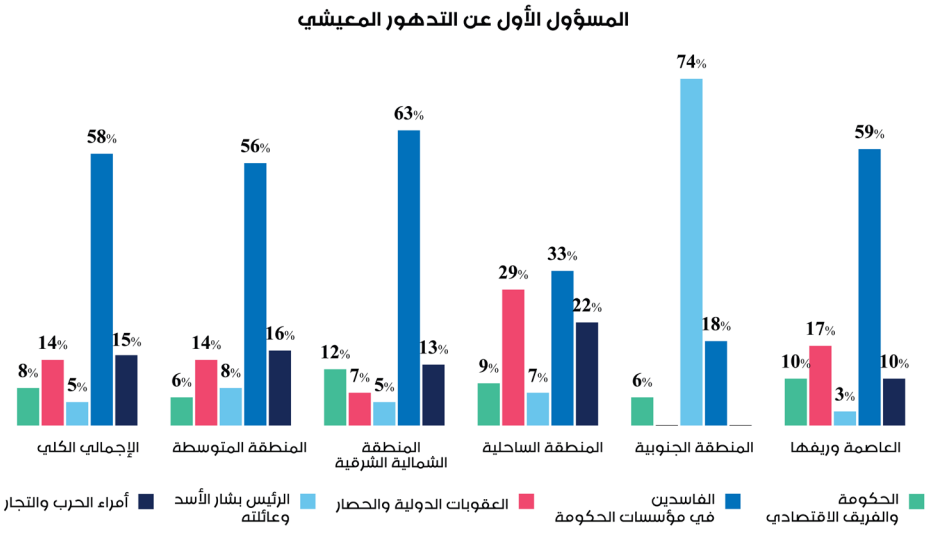

6. دور الحوالات المالية الآتية من الخارج في سورية اقتصاديًا

أكد 53% من أفراد عينة البحث أن الحوالات المالية الآتية من السوريين في الخارج أفادت النظامَ اقتصاديًا، وخفّفت من التدهور المعيشي لدى السوريين، ولا سيما الذين تصل إليهم حوالات، مقابل نسبة 19% قالت إنها أفادت النظام السوري، ونسبة 15% أجابت بأنها خففت من الأعباء المعيشية على السوريين، ونسبة 13% أجابت بأنها لا تعرف (انظر الشكل رقم 6).

يذكر تقرير لمركز جسور للدراسات أن «هذه الحوالات تنعكس على تحسين درجة المعيشة لعدد واسع من السكان السوريين، ومن المتوقَّع أن عدد المستفيدين منها يصل لأكثر من 7.5 مليون نسمة»، ويوضح التقرير أن «الحوالات تُستخدم بشكل رئيسي في تمويل احتياجات الأسرة من السلع الغذائية، خاصة الطحين والسكر والبرغل والأرز وبعض أنواع الخضراوات والفواكه، كما يُمكن أن تنعكس بشكل إيجابي، بدرجة أقل من سوق الأغذية، على سوق الألبسة الجاهزة التي يُقبل الناس على شرائها في أواخر رمضان، ما يُنشِّط حركة الأسواق ويُولِّد مداخيل للعاملين في أسواق السلع الأساسية، ويرفع من سرعة دوران النقود، بالتالي يزيد الضغط على الأسعار باتجاه ارتفاعها»[13].

وبحسب صحيفة (الوطن) الموالية للنظام السوري، فإن إجمالي الحوالات الخارجية بالقطع الأجنبي (حوالات أشخاص ومنظمات وغيرها بعيدًا عن عائدات التجارة الخارجية) بلغ نحو 2 مليار دولار عام 2016، وفي عام 2017 وصل إلى أكثر من 3.8 مليارات دولار، وفي عام 2018 تجاوز 4 مليارات دولار، ثم عادت لتنخفض إلى نحو ثلاث مليارات دولار في عام 2019، وقالت الصحيفة: «إن نحو نصف السوريين يعتمدون على الحوالات، وبفرض أن متوسط حوالات السوريين بمختلف أنواعها تصل إلى 300 مليون دولار شهريًا، بمتوسط 100 دولار للحوالة الواحدة، فإن نحو 3 ملايين حوالة يتسلمها أرباب الأسر». وأضافت: «بمقارنة هذا الرقم مع العدد الكلي للسوريين في الداخل، بحسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء الأخيرة، تكون نسبة المستفيدين من السوريين في معيشتهم من الحوالات هي نحو نصف عدد السكان»[14].

ويمكن أن تزيد الحوالات المالية أيضًا من القدرة الشرائية للسوريين الحاصلين عليها، ما يشجع على الاستهلاك ويقوي الاقتصاد المحلي. إضافة إلى ذلك، يمكن استخدام هذه الأموال كرأس المال لبدء الأعمال والمشروعات الاستثمارية الصغيرة، وبذلك تقلل الحوالات من الفقر وتسهم في تحسّن مستوى المعيشة، ما يقلل من التوترات والاحتجاجات الاجتماعية.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن مناطق الساحل السوري هي أقلّ المناطق في سورية التي تصل إليها حوالات مالية من الخارج، لكون عدد اللاجئين في الخارج من هذه المناطق قليلًا جدًا، لعدم حدوث تدمير للمدن والبلدات وتهجير سكانها.

(13) الحوالات الخارجية إلى سورية في رمضان.. التقديرات والآثار، مركز جسور للدراسات أبريل 2022، الرابط: https://bit.ly/3LQnqFP

(14) تراجع نسبة الأسر المستفيدة من الحوالات الخارجية في سوريا إلى النصف، تلفزيون سوريا، https://bit.ly/48xZwsm

الشكل رقم 6 دور الحوالات المالية الآتية من الخارج في مناطق سيطرة النظام

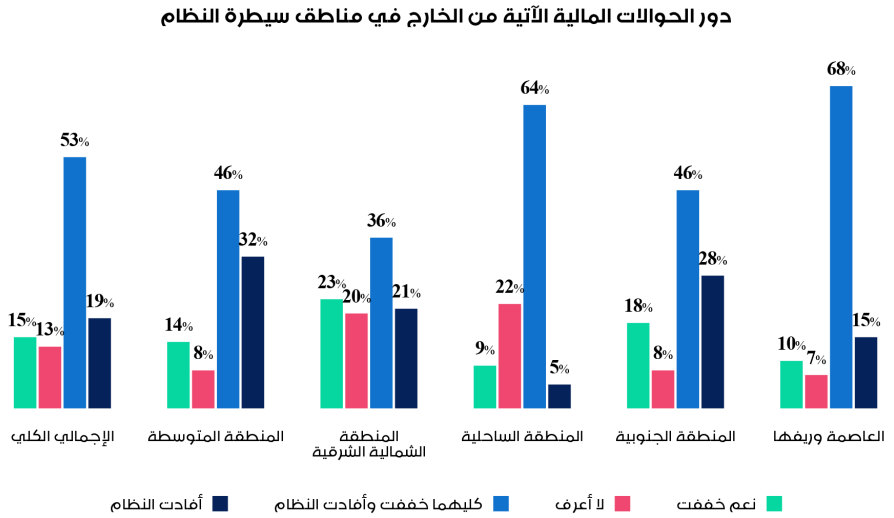

7. دور زيادة الأجور الأخيرة في تحسن المعيشة

أصدر بشار الأسد المرسومين رقم 11 و12 /2023، القاضيين بزيادة الرواتب للعاملين في مؤسسات الدولة والمتقاعدين بزيادة قدرها 100% من رواتبهم الأساسية[15].

وحددت المراسيم أيضًا الحد الأدنى للراتب الشهري الإجمالي لجميع العاملين بـ 185,940 ليرة سورية، وهو ما يعادل 21.76 دولارًا بسعر الصرف الرسمي وهو 8,542 ليرة للدولار، و12.40 دولارًا بحسب سعر الصرف الحالي في السوق الموازية والبالغ 13300 ليرة سورية للدولار. وفي بداية الثورة، كان الدولار يعادل 47 ليرة سورية.

وسيكون الحد الأدنى الجديد للأجور كافيًا فقط لشراء ثُلث الاحتياجات الغذائية الأساسية، التي قدّر برنامج الغذاء العالمي أن عائلة من خمسة أفراد تحتاج إليها في كل شهر، وسيغطي ما يزيد قليلًا على عُشر الحد الأدنى لنفقات العائلة[16].

أصبح راتب العاملين في مؤسسات الدولة، بعد مرسومي الزيادة، يراوح بين 12 و15 دولارًا في الشهر، فيما كان سنة 2022 نحو 22 دولارًا. مثلًا، أصبح الراتب الأساسي بعد الزيادة لحامل شهادة الدكتوراه 224.2 ألف ليرة سورية (16 دولارًا أميركيًا)، وراتب حامل شهادة الدبلوم 209 آلاف ليرة سورية (14.9 دولارًا)، وراتب حملة الشهادة الثانوية 196 ألف ليرة سورية (14 دولارًا)، وراتب حملة الشهادة الإعدادية

(15) أصدر بشار الأسد المرسومين التشريعيين رقم 11 و12 القاضيين بإضافة نسبة 100 بالمئة إلى الرواتب والأجور المقطوعة لكل من العاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين. https://www.sana.sy/?p=1949489

(16) سوريا تضاعف رواتب القطاع العام وترفع الدعم عن الوقود، 17 آب/ أغسطس 2023 الرابط : https://bit.ly/3rl5YlY

190 ألف ليرة سورية (13.6 دولارًا)، حيث بلغ سعر صرف الدولار اليوم نحو 14 ألف ليرة سورية[17].

بخصوص هذه الزيادة في الرواتب والأجور، أكد 59% من أفراد عينة البحث أن الحياة المعيشية تدهورت أكثر من قبل، وقد توزعت النسبة: 84% في دمشق وريفها، و86% في المنطقة الجنوبية، و42% في المنطقة الشمالية الشرقية، و52% في المنطقة الوسطى، و22% في الساحل السوري، وبالمقابل فإن 35% قالوا إن الحياة المعيشية لم تتحسن، وقد تركز هؤلاء في المنطقة الساحلية والشمالية الشرقية (انظر الشكل 7).

من المعروف أن زيادة الأجور في أي دولة تلعب دورًا مهمًا في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، بما في ذلك سورية، إذا نُفّذت بصورة منتظمة ومتواصلة، وبما يتناسب مع أسعار السلع الضرورية للمواطنين من خلال زيادة القدرة الشرائية ومن ثم تحسين مستوى المعيشة.

أما في سورية، فالإعلان عن زيادة الرواتب والأجور يرافقه دائمًا تضخم كبير، لعدم قدرة الاقتصاد السوري على استيعابها، وعدم وجود أي إصلاحات أخرى في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لضمان تحسين شامل في مستوى المعيشة للمواطنين. وبذلك، تنتاب السوريون هواجس الخوف من أي مرسوم رئاسي بإعلان زيادة الرواتب والأجور منذ الثمانينيات.

الشكل رقم 7 دور الزيادة الأخيرة في الرواتب والأجور في تحسين المستوى المعيشي

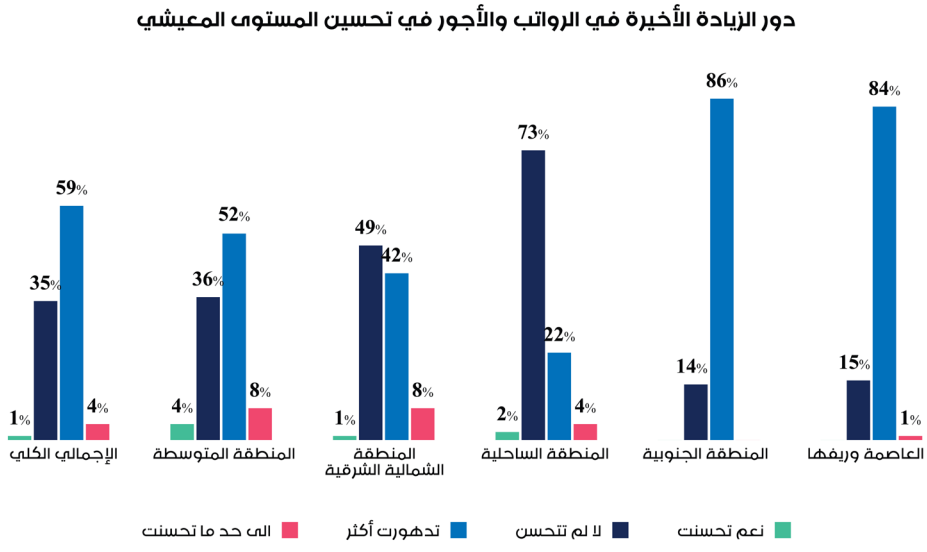

(17) مركز حرمون للدراسات المعاصرة، احتجاجات السويداء.. والسيناريوهات المتوقعة، 29 آب/ أغسطس 2023، الرابط: https://bit.ly/46rP8Au

8. ردات فعل السوريين على زيادة أسعار المحروقات

في 15 آب/ أغسطس 2023، أصدر بشار الأسد قرارًا بمضاعفة أجور ومعاشات التقاعد في القطاع العام، مع خفض دعم الغاز أيضًا. وارتفعت أسعار الديزل بنسبة 180 في المئة فور صدور القرار، ثم قفزت بنسبة 45 في المئة بعد أسبوعين. حتى مع زيادة الأجور، تظلّ تكاليف الغذاء باهظة بالنسبة إلى الأسرة السورية المتوسطة. ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 60 في المئة هذا العام، ما سيؤدي إلى تراجع القوة الشرائية لهذه الأسر بصورة أكثر. وفي الوقت نفسه، سجلت الليرة السورية أدنى مستوى لها في التاريخ عند 15500 ليرة مقابل الدولار، قبل أن تنتعش قيمتها قليلًا لتبلغ 14100 ليرة سورية، أي انخفاض بنسبة 80 في المئة في القيمة منذ مايو/ أيار. وأثبت الوضع للسوريين أن المراسيم الاقتصادية الصادرة عن القصر الرئاسي لن تحسّن حياتهم، ما دفع بكثيرين إلى الاحتجاج في الشوارع.[18]

ونتيجة لذلك تصاعد الغضب الشعبي الذي عبر عن نفسه بوضوح في محافظة اللاذقية، وغيرها من مناطق الساحل، حيث صدرت أولى الانتقادات للأوضاع المعيشية المتردية من داخل حاضنة النظام تحديدًا، وركّزت على دور أسماء الأسد، زوجة الرئيس، في إدارة اقتصاد البلاد[19].

واعتبارًا من 20 آب/ أغسطس 2023، تحولت محافظة السويداء إلى مركز للاحتجاجات المطلبية، وسرعان ما رفعت مطالب سياسية، وذلك في إثر نجاح الناشطين في فرض إضراب عام في المحافظة[20].

تعد زيادة أسعار المحروقات قرارًا حساسًا يؤثر كثيرًا في حياة السوريين، وقد تثير ردات فعل متنوعة منهم، وفي عدد من الحالات، تكون هناك احتجاجات وتوترات اجتماعية نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات. وذلك لأسباب عدة، منها أنها تزيد من تكاليف النقل والتشغيل للأفراد والشركات على حد سواء. وهذا يؤثر في ربحية الأعمال، ويضع ضغوطًا اقتصادية إضافية على الأسر والشركات الصناعية والخدمية وغيرها. كذلك، يؤثر في تكلفة السلع والخدمات الأخرى. وقد أثرت في النقل العام والخدمات العامة، ما جعلها أقل إتاحة وأكثر تكلفة للمواطنين. فوجدت الأسر السورية معظمها نفسها أمام زيادة في تكاليف المعيشة عمومًا.

أما عن ردات فعل السوريين تجاه زيادة أسعار المحروقات ورفع الدعم عنها، فقد عبّرت نسبة 56% عن الصدمة وخيبة الأمل، وقد تركزت في مناطق الساحل بنسبة 78%، ومنطقة دمشق وريفها بنسبة 63%، وفي المناطق الشمالية الشرقية بنسبة 51%، وفي المنطقة الوسطى بنسبة 48%، وفي المنطقة الجنوبية بنسبة 30%، مقابل نسبة 40% عبرت عن ردة الفعل بمزيد من التذمر والاحتجاجات، وقد جاء النسبة الدنيا في الساحل حيث بلغت 13%، مقابل 36% في دمشق وريفها، و72% في المنطقة الجنوبية، و43% في المنطقة الشمالية الشرقية، و40% في المنطقة الوسطى، مقابل 5% فقط قالت إنها حالة طبيعية (انظر الشكل رقم 8).

---

(18) إريك يافورسكي، الاحتجاجات الجديدة في سوريا تسلط الضوء على نقاط الضعف في قاعدة الأقليات التابعة للأسد) 8 أيلول/ سبتمبر 2023 (معهد واشنطن) -الرابط: https://bit.ly/3PRRlje

(19) ضياء عودة، صرخات استثنائية» تهاجم الأسد من الساحل السوري.. مرحلة «لن تخمد بسهولة»، 22 آب/ أغسطس 2023، الرابط: https://bit.ly/3sXmIA6

(20) ليث أبي نادر، احتقان عام في سورية.. احتجاجات وقطع للطرقات في السويداء ودرعا، الغربي الجديد، الرابط: https://bit.ly/3ra5nU7

الشكل رقم 8 ردات فعل السوريين على زيادة أسعار المحروقات

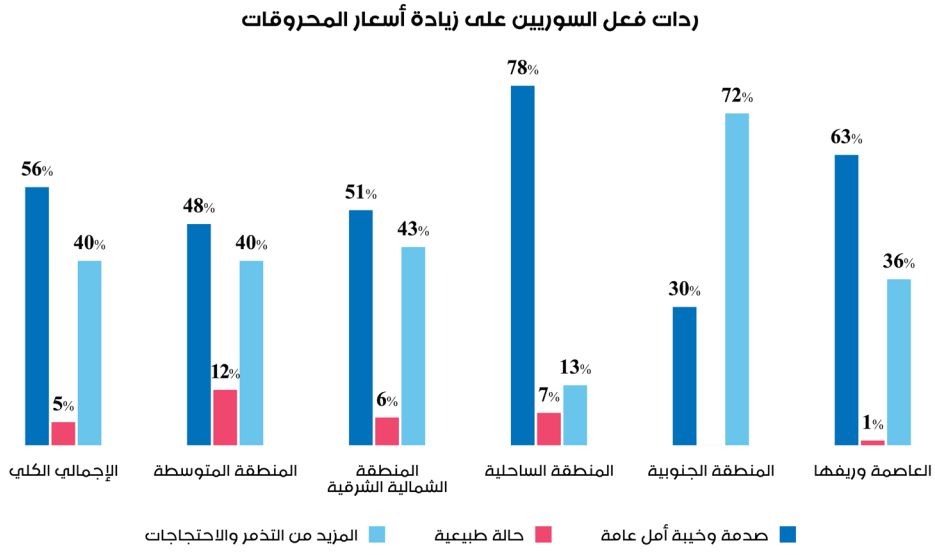

9. دور الجهود العربية في تحسين مستوى المعيشة.

أوحى إعلام النظام السوري للسوريين أنه في حال عودة العلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية فسوف يحصل تحسن في الاقتصاد السوري، ومن ثم في المستوى المعيشي، حيث كانت خزينة النظام المالية تتطلع إلى الحصول على المليارات كمساعدات اقتصادية، ولكن الدول العربية لم تكترث لرغبات النظام، بل كان توجهها تشجيع النظام السوري على وضع حد لعمليات تهريب الكبتاغون من سورية باتجاهها بالدرجة الأولى، كون انتشار الكبتاغون واستهلاكه قد تحول إلى مشكلة كبيرة في السعودية والأردن على وجه الخصوص. حتى قبل انطلاق القمة العربية الأخيرة في مدينة جدة السعودية، أعلنت الحكومة الأردنية أن هذه القضية مهمة، فاستمر الاقتصاد السوري في الانحدار، إذ قبل قمة جدة وقف سعر صرف الليرة السورية في السوق السوداء عند حدود 7500 ليرة مقابل الدولار الواحد، ومنذ ذلك الحين، تهاوت الليرة لتصل إلى 14 ألفًا مقابل الدولار الواحد[21].

أما رأي أفراد عينة البحث بدور جهد الدول العربية التي طبّعت مع النظام السوي في تحسين الاقتصاد السوري ورفع مستوى المعيشة، فقد أكدت نسبة 41% أنها لن تنجح في ذلك، وتوزعت بنسبة 65% في الساحل السوري، و54% في المنطقة الوسطى، و44% في الشمالية الشرقية، و30% في المنطقة الجنوبية، و25% في العاصمة وريفها، وبالمقابل قالت نسبة 34% قد تنجح إلى حد ما في تحسين المستوى المعيشي، مقابل 14% قالت نعم سوف تحسن المستوى المعيشي، و11% أجابت بأنها لا تعرف (انظر الشكل 9).

(21) لمزيد انظر: الدولار يتجاوز 10 آلاف ليرة سورية.. أدنى مستوى على الإطلاق، سكاي نيوز عربي، 10 تموز/ يوليو 2023 https://bit.ly/46bSS9e

الشكل رقم 9 دور التطبيع العربي في تحسين المستوى المعيشي

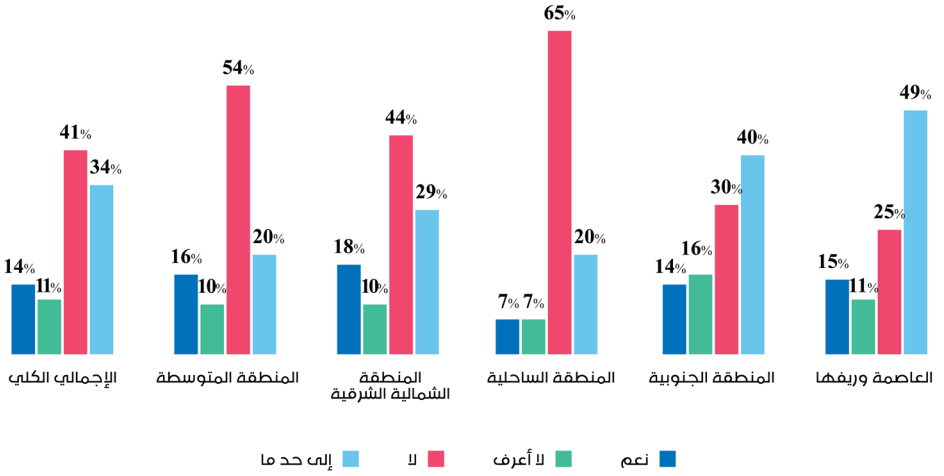

في ما أُطلق عليه سياسة «خطوة مقابل خطوة»، من جانب الدول العربية لتحسين الوضع المعيشي وانفراجه عبر المساعدات العربية المشروطة بتقديم خطوات من النظام السوري تتعلق بوقف تجارة الكبتاغون وتصديره إلى الدول العربية مع خطوات أخرى تتعلق بالحل السياسي المطلوب؛ رأى 65% من أفراد عينة البحث أنها غير مجدية، لسبب وحيد وهو أن النظام السوري كعادته لن يلتزم بها، وهذا مؤشّر على عدم ثقة السوريين (أفراد عينة الدراسة) بهذا النظام وبوعوده للدول العربية والعالمية الأخرى، فيما رأى 20% من الأفراد أن المستوى المعيشي يمكن أن يتحسّن بشرط التوافق على تنفيذها، بين النظام والدول العربية، وأجاب 15% بأنهم لا يعرفون (انظر الشكل رقم 10)

الشكل رقم 10 رأي أفراد عينة الدراسة بسياسة الخطوة مقابل خطوة العربية

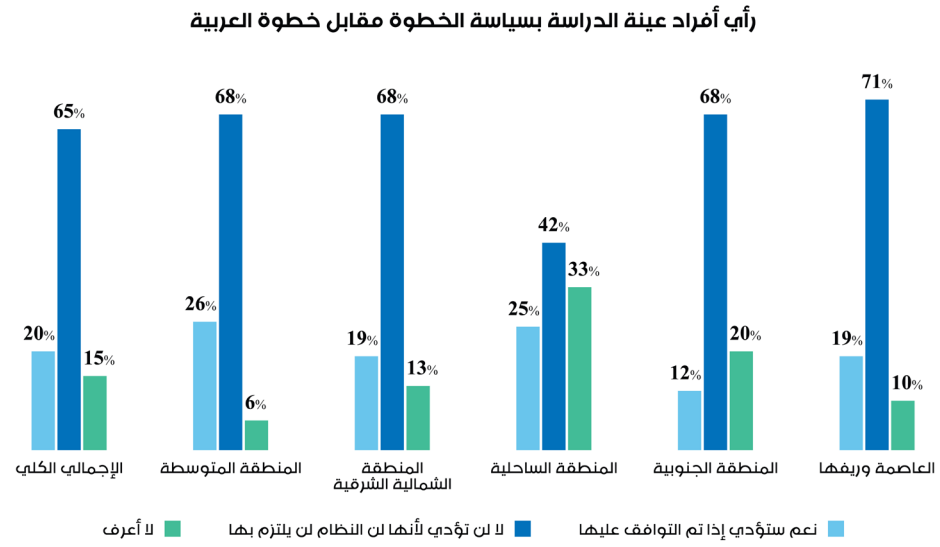

10. دور التسوية السياسية في تحسين المستوى المعيشي

أقرت نسبة 40% من أفراد عينة البحث، أنه لا يوجد دور لأي تسوية سياسية قد تحصل في تحسين الاقتصاد السوري، وقد تركزت النسبة العليا في مناطق الساحل 56%، والأقل كانت في العاصمة وريفها بنسبة 27%، ونسبة 46% في المنطقة الشمالية الشرقية، و38% في المنطقة الوسطى، و42% في المنطقة الجنوبية، مقابل نسبة 34% أجابت بأنها يمكن أن تلعب دورًا ما في التحسّن الاقتصادي، ونسبة 14% أجابت بإمكانية تحسّن الاقتصاد السوري عبر تسوية سياسية، و2% أجابت أنها لا تعرف (انظر الشكل رقم 11)

والحالة الطبيعية أن تسهم التسوية السياسية المقبولة من السوريين معظمهم في تحسين المستوى المعيشي للشعب السوري. وذلك من خلال إنهاء النزاع المستمر والعنف في سورية، ما يؤدي إلى تحسين الاستقرار الأمني والاقتصادي. وتقليل الاضطرابات والصراعات سيسمح بتعافي الاقتصاد واستعادة البنية التحتية.

ويمكن للتسوية السياسية أن تسهم في إيجاد بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا تشجع على عودة النازحين واللاجئين إلى بلادهم، ما سيكون له تأثير إيجابي في البنية السكانية والاقتصاد.

وبعد الانتهاء من النزاع، سيكون هناك حاجة ماسة إلى إعادة بناء البنية التحتية المدمرة والمناطق المتضررة. وذلك سيوفر فرص عمل، وسيعزز الاستثمار في البنية التحتية، ما يحسن المستوى المعيشي. وقد يزيد من الثقة في الاستقرار السياسي والاقتصادي في سورية، ما يشجع الشركات والمستثمرين على زيادة الاستثمارات في البلاد وخلق فرص عمل جديدة.

مع ذلك، يجب أن يكون النجاح في التسوية السياسية مرتبطًا بالتزام الأطراف جميعهم بالمضي قدمًا في هذا الاتجاه، وبتوفير الدعم الدولي لعملية الإعمار والتنمية.

الشكل رقم 11 دور التسوية السياسية في تحسن المستوى المعيشي

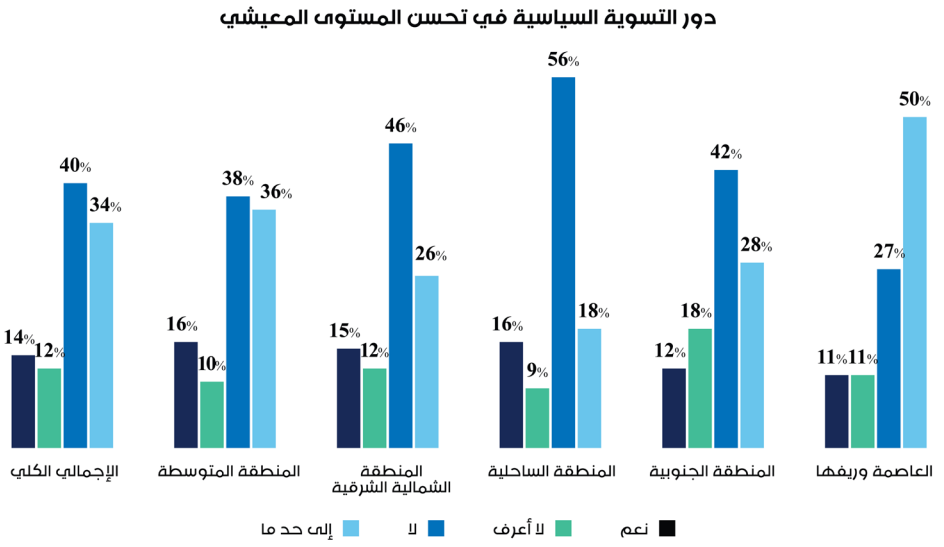

ب. الاحتجاجات في مناطق سيطرة النظام ومآلاتها

شهدت مدينة السويداء وبلداتها معظمها، منذ 16 آب/ أغسطس 2023، احتجاجات في الساحات والشوارع ردًا على التدهور المعيشي المتسارع في سورية، وتتميز هذه الاحتجاجات عن السابقة التي شهدتها السويداء في عامي 2018 و2020 من جهتين: الأولى هو اتساع نطاقها، وانخراط مختلف الفئات والقوى الاجتماعية فيها، ومنهم مشايخ العقل -الزعماء الدينيون للطائفة الدرزية- الذين درجوا على تبني مواقف محايدة من الصراع أو مؤيدة للنظام ومواقفه، ساعدت سابقًا في تهدئة الفئات المحتجة. والثانية تركيز الاحتجاجات انتقاداتها على شخص بشار الأسد رئيس النظام وزوجته. وقد لوحظ أيضًا غياب الدور الروسي الذي درج على التدخل وسيطًا بين النظام وقيادات الحركة الاحتجاجية في السويداء[22].

اللافت أيضًا في هذه الاحتجاجات تبنّي شعارات الثورة السورية لعام 2011، والتوجه إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة لتطبيق القرار 2254 تحت البند السابع[23]، وخروج تظاهرات داعمة لتلك الاحتجاجات في شمال سورية ومناطق التسويات السابقة في درعا وفي مناطق أخرى من سورية، وتعرّض النظام أيضًا للتنديد العلني من الشخصيات المعروفة في الساحل المحسوب أنه أحد معاقل الأسد الحصينة على الاحتجاج والتمرد عليه.

(22) الحراك الاحتجاجي في سورية: هل بدأ يتشكل إجماع وطني على ضرورة التغيير؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 31 آب/ أغسطس 2023، الرابط: https://bit.ly/48fbpn0

(23) السويداء تطالب بتنفيذ القرار 2254.. تحت الفصل السابع، صحيفة المدن، 31-8-2023، شوهد في: 2-9- 2023، الرابط: https://bit.ly/45TiBnj

1. أسباب الاحتجاجات الجديدة في السويداء

أما عن أسباب الاحتجاجات الجديدة في السويداء، فقد أكدت نسبة 57% من أفراد عينة البحث أن أسبابها مركبة معيشية وسياسية، وقد تركزت بنسبة عالية في المنطقة الجنوبية بنسبة 80%، وتلتها نسبة 60% في المنطقة الشمالية الشرقية، ونسبة 56% في العاصمة وريفها، و45% في المنطقة الساحلية، ونسبة 42% في المنطقة الوسطى. ونسبة 36% قالت إن الأسباب معيشية، ونسبة 4% قالت بتحريض من الخارج (انظر الشكل رقم 12).

ولا بد من تأكيد أن التدهور المعيشي الذي حصل في عامي 2022 و2023، وبخاصة في 2023، أدى إلى انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية، وقد أثّر بشدة في مستوى المعيشة للمواطنين بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود والدواء ما جعل حياة السوريين معظمهم أكثر صعوبة.

وإن زيادة أسعار المحروقات ضاعفت هذا التدهور المعيشي، فقد أثرت بدورها في تكاليف النقل والطاقة وفي تكاليف العيش عمومًا. وهذا ما دفع بالسوريين إلى الشعور بالاستياء والاحتجاج، خصوصًا أن هذه الاحتجاجات تأتي في سياق تعقيدات سياسية واقتصادية واجتماعية مركبة.

الشكل رقم 12 أسباب الاحتجاجات في السويداء

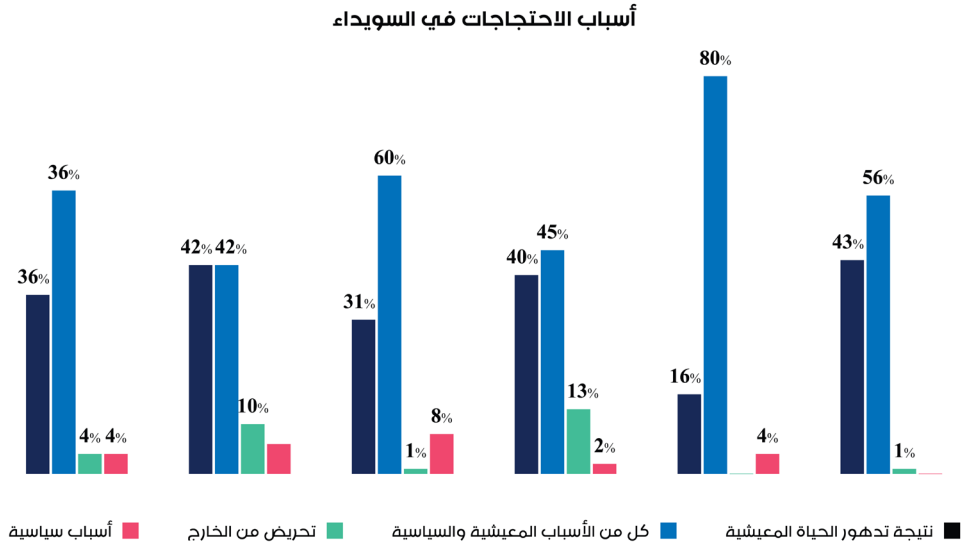

2. إمكانية حصول مزيد من الاحتجاجات

أما حول توقعات أفراد عينة البحث بحصول مزيد من الاحتجاجات في مناطق سيطرة النظام، فقد أكدت نسبة 51% إمكانية حصول مزيد من الاحتجاجات، وكانت موزعة بنسبة عالية بلغت 72% في المناطق الجنوبية، و68% في المنطقة الشمالية الشرقية، و60% في المنطقة الوسطى، و36% في العاصمة

وريفها، وأقل نسبة كانت 29% في الساحل. وبالمقابل، قالت نسبة 44% قد تحصل احتجاجات في بعض المناطق وليس كلها، وقد توزعت بنسبة 63% في دمشق وريفها، و63 % في الساحل، و30% في المنطقة الشمالية الشرقية، و28% في كل من الوسطى والجنوبية، مقابل نسبة 4% قالت لن تحصل احتجاجات (انظر الشكل رقم 13).

تعتمد إمكانية تمدد الاحتجاجات واتساعها إلى مناطق أخرى في سورية على عوامل عدة، منها مزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية المعيشية والاجتماعية، وهذا قد يزيد من الغضب والاستياء لدى مزيد من الناس في مناطق أخرى بما فيها المناطق المحسوبة على النظام مثل الساحل.

وإذا حصلت الاحتجاجات الحالية، وبخاصة في السويداء، على دعم دولي أو تأييد من الدول الأخرى، فإن ذلك يمكن أن يزيد من تأثيرها وانتشارها في المدن الأخرى.

وإن طريقة تعامل السلطات الأمنية مع الاحتجاجات الحالية يمكن أن تؤثر في تطورها، فإذا تصاعد التصعيد واستعملت القوة استعمالًا كبيرًا ضد المتظاهرين، فإن ذلك قد يزيد من احتجاجات مزيد من المناطق.

الشكل 13 توقعات السوريين بحصول مزيد من الاحتجاجات

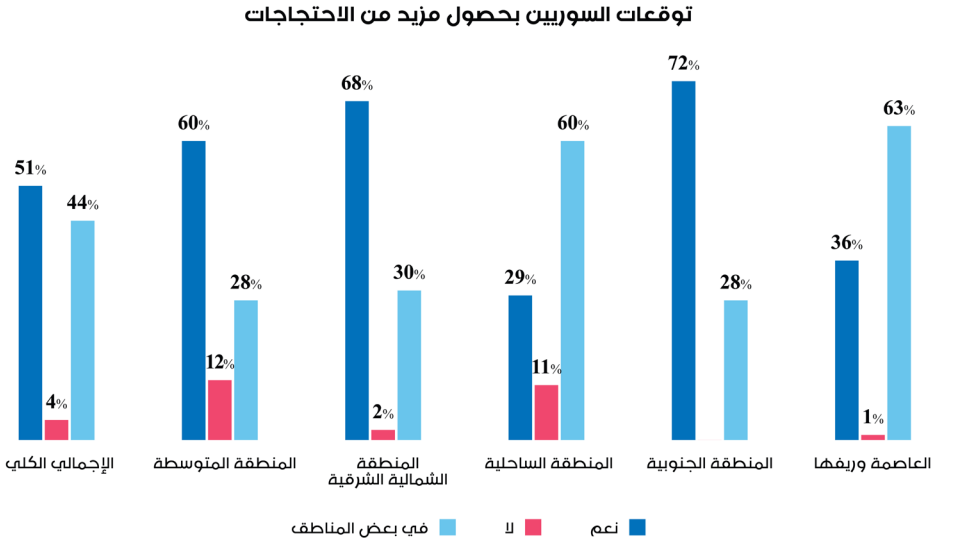

أما رأي أفراد عينة البحث بالاحتجاجات الجديدة، وإمكانية انتقالها إلى مناطق أخرى من سورية، فقد رأت نسبة 45% أن هذه الاحتجاجات قد تتوسع وتنتقل إلى المدن الأخرى، وكانت موزعة بنسبة 72% في المنطقة الجنوبية، و58 % في الشمالية الشرقية و37% في العاصمة ووريفها الجنوبية و36 في الوسطى، بينما انخفضت في المدن الساحلية إلى 24%، وإن نسبة 35% من أفراد عينة البحث وصفت الاحتجاجات الجديدة بأنها تعكس التصدعات الحاصلة بين النظام وحاضنته المؤيدة له في عام 2011، مقابل نسبة 20% وجدوا أنها عبارة عن حالة عابرة ستخمد خلال الأيام المقبلة (انظر الشكل رقم 16)

الشكل رقم 14 رأي أفراد عينة البحث في الاحتجاجات الجديدة

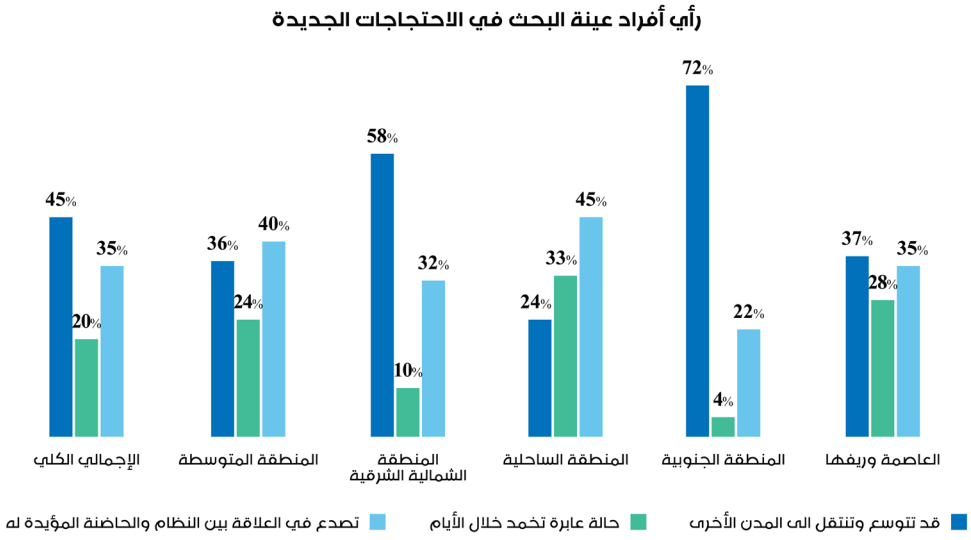

3. تراجع نسبة المؤيدين للنظام في مناطق سيطرته

في آذار/ مارس عام 2011، انطلقت الاحتجاجات في المناطق السورية معظمها، وكان هناك مؤيدون للنظام السوري من المناطق والمكونات السورية كافة دعموا النظام ورفضوا المشاركة في الاحتجاجات. بل إن بعضهم، وبخاصة في الساحل السوري، شاركوا القوات الأمنية والعسكرية في قمع السوريين المحتجين في المدن والبلدات السورية الأخرى، و لكن مع مرور الوقت، وتوقف الأعمال العسكرية معظمها، وخيبات الأمل من هذا الانتصار العسكري المزعوم، ومزيد من التدهور المعيشي إلى حد الجوع الحقيقي، بدأ بعض هؤلاء المؤيدين في تغيير مواقفهم والانسحاب من دعمهم للنظام بدرجات متباينة، من مشاركة بعضهم في الاحتجاجات الجديدة وتبني شعارات ثورة 2011 في السويداء إلى الاستهزاء بالقرارات الحكومية، وبخاصة المعيشية، على وسائل التواصل الاجتماعي كما هو في مناطق الساحل وغيرها، و هناك مجموعة من العوامل التي أسهمت ربما في تغيير مواقفهم، وأهمها التدهور المعيشي اليومي، وتعرفُ السوريين معظمهم حقيقة الانتصار العسكري الوهمي المزعوم الذي تحدث عنه إعلام النظام السوري، وعدم الوصول إلى استقرار سياسي واجتماعي كما وعدهم النظام السوري.

ولا بد من التنبيه إلى تباين هذا التغير في المواقف من منطقة إلى أخرى، وكذلك من شخص إلى آخر، ولا يمكن تطبيقها على الجميع، فتغيير المواقف السياسية يمكن أن يكون معقدًا ومتعدد الأسباب، ويتأثر بعدد من العوامل المحيطة والشخصية.

وحول رؤية أفراد عينة البحث في ما يتعلق باستمرار المؤيدين للنظام في عام 2011 تأييدهم له في الوقت الحاضر، أي بعد اثنتي عشرة سنة، تبين أن نسبة 46% قالت نعم ما زال قسم منهم يؤيده، وقد توزعت بنسبة 61% في العاصمة وريفها، و55% في منطقة الساحل، و38% في المنطقة الوسطى، و36%

في المنطقة الشمالية الشرقية، وكانت نسبة 22% في المنطقة الجنوبية. وفي المقابل، قالت نسبة 43% إن أغلبهم لم يعد يؤيده، وقد توزعت بنسبة 78% في المنطقة الجنوبية، و57% في الشمالية الشرقية، و40% في المنطقة الوسطى، و27% في المنطقة الساحلية، و26% في العاصمة وريفها. بينما كانت نسبة 9% من أفراد عينة الدراسة كلها قالت ما زالوا يؤيدونه حتى الآن، والنسبة العليا كانت في الساحل فوصلت إلى 18% (انظر الشكل 17).

الشكل رقم 15 نسبة تراجع تأييد السوريين للنظام

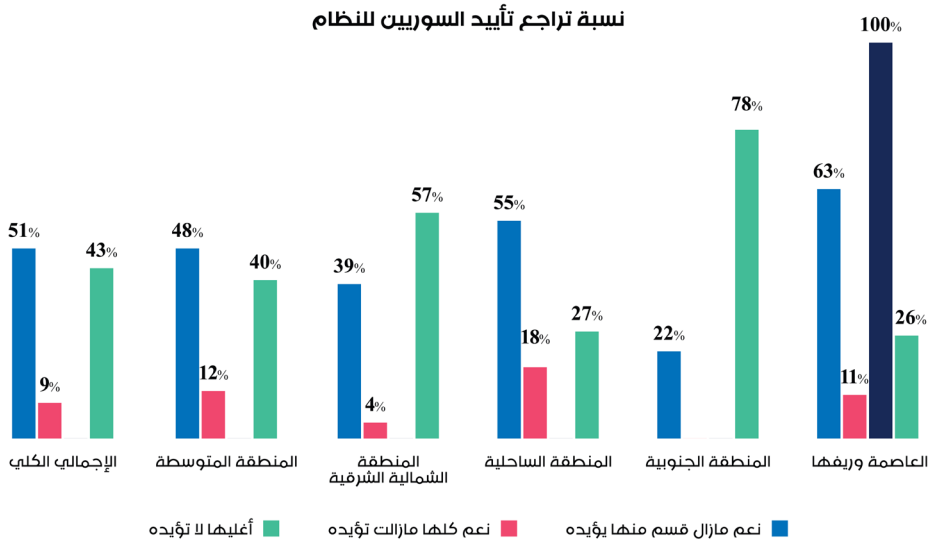

4. دور مؤسسات النظام السياسية في تهدئة الاحتجاجات

نفت نسبة 55% من أفراد عينة البحث قيام مؤسسات النظام السياسية بأي دور ملموس وجدي يذكر في تهدئة التوترات الحاصلة بين النظام والسوريين، وقد توزعت بنسبة 84% في المنطقة الجنوبية، و60% في الشمالية الشرقية، و58% في المنطقة الوسطى، و49% في منطقة الساحل، و41% في العاصمة وريفها. وبالمقابل، قالت نسبة 34%من أفراد عينة البحث بوجود دور لها إلى حد ما، مقابل نسبة 10% قالت بقيام السلطات السياسية بالعمل على تخفيض التوترات الحالية بين النظام والمحتجين (انظر الشكل رقم 18).

الشكل رقم 16 دور السلطة السياسية في تهدئة التوترات الحاصلة في سورية

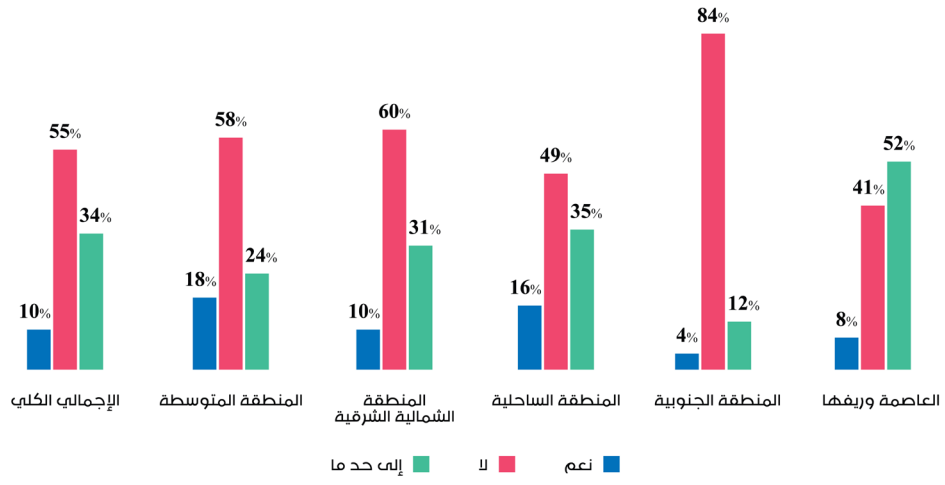

5. تركز الاحتجاجات السورية ضد النظام في المستقبل

أكدت نسبة 47% من أفراد عينة البحث أنّ الاحتجاجات السورية المقبلة ستتركز في المدينة والريف معًا، وقد توزعت بنسبة 62% في المنطقة الساحلية، و54% في الجنوبية، و51% في الشمالية الشرقية، و44% في المنطقة الوسطى، و34% في العاصمة وريفها. وبالمقابل فإن نسبة 25 % في الريف، ويقابلها 13% في المدينة، فيما قالت نسبة 15 % بأنه لن تكون هناك احتجاجات لا في المدينة ولا في الريف (انظر الشكل رقم 19).

الشكل رقم 17 مكان تركز الاحتجاجات الخاصة بحاضنة النظام

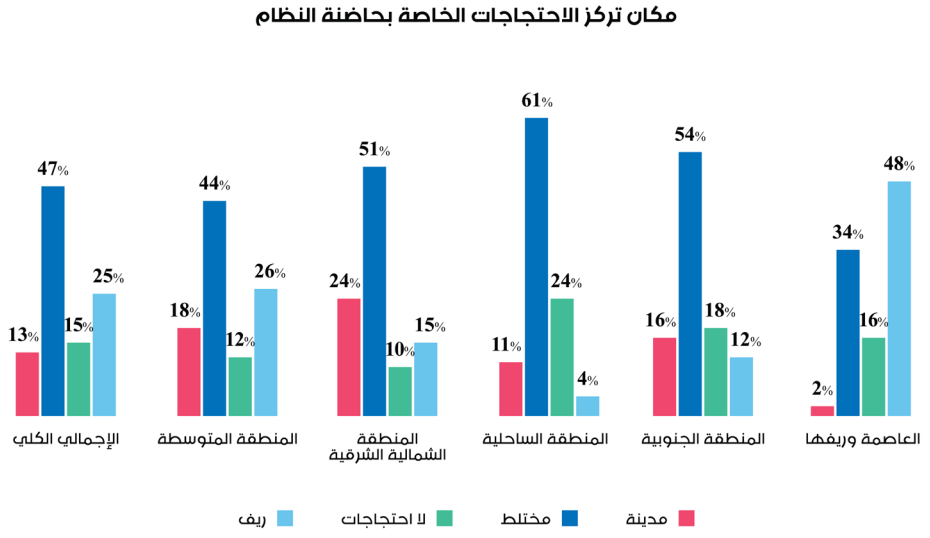

6. دور الدول الإقليمية والدولية في تصعيد الاحتجاجات ضد النظام

وجهنا سؤالًا إلى أفراد عينة البحث حول وجود دور لبعض الدول الإقليمية والخارجية في تصعيد الاحتجاجات والتوتر القائم بين النظام والسوريين كما تدعي سردية النظام السوري، فأجابت نسبة 41% بوجود هذا الدور إلى حد ما، وتوزعت بنسبة 53% في منطقة الساحل، و51% في العاصمة وريفها، و40% في المنطقة الجنوبية، و31% في الشمالية الشرقية، و24% في المنطقة الوسطى. وفي المقابل كانت نسبة 31% قد نفت وجود هذا الدور، مقابل 28% أقرت به (انظر الشكل 20).

تجدر الإشارة إلى اعتياد إعلام النظام السوري في سرديته، لتبرير قمع المعارضين السياسيين السوريين كافة، منذ انقلاب الأسد الأب والوصول إلى السلطة، على الحديث عن التدخل الخارجي والمؤامرة الكونية على صموده، واستمرت هذه السردية في مرحلة الأسد الابن، وبخاصة في مرحلة ثورة آذار/ مارس 2011، وما زالت مستمرة في الرد على الاحتجاجات الجديدة.

الشكل رقم 18 الدور الخارجي في تصعيد الاحتجاجات

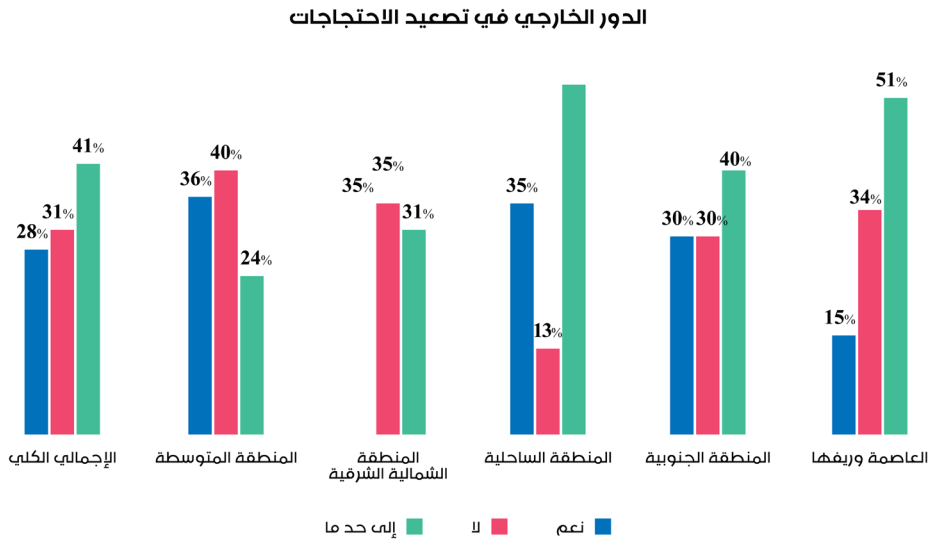

7. دور الشباب في تنظيم الاحتجاجات المستقبلية وقيادتها

أما عن دور الشباب في تنظيم الاحتجاجات المحتملة وقيادتها في المستقبل، فقد أكدت نسبة 65% من أفراد عينة البحث الدورَ القيادي للشباب السوري في تنظيم الاحتجاجات وقيادتها، وتوزعت بنسبة 80% في المنطقة الجنوبية، و77% في المنطقة الشمالية الشرقية، و68% في المنطقة الوسطى، و55% في العاصمة وريفها، و49% في منطقة الساحل. وهذا قد حصل في احتجاجات 2011 والآن، فالكتلة الاجتماعية الرئيسية المشاركة في الاحتجاجات هي من فئة الشباب. وفي المقابل فإن نسبة 27 % قالت بوجود هذا الدور إلى حد ما، ونسبة 8% فقط لم توافق على تنظيم الشباب للاحتجاجات وقيادتها (انظر الشكل 21).

الشكل رقم 19 دور الشباب في قيادة الاحتجاجات

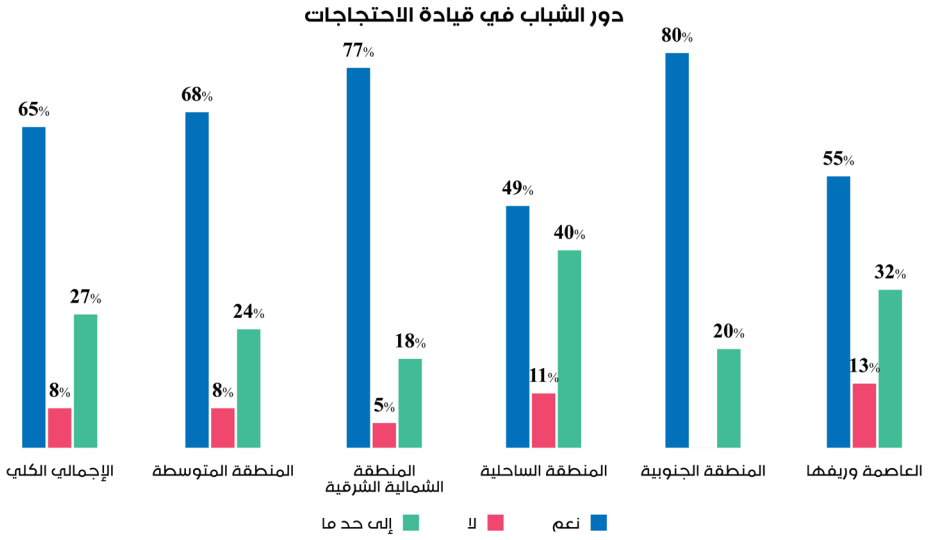

8. العلاقة بين السوريين والنظام في المستقبل من منظور أفراد عينة الدراسة

أما عن تصور أفراد عينة البحث عن العلاقة بين النظام والسوريين في كل منطقة، فقد اتضح أن نسبة 35% قالت إنها ستتسم بمزيد من الانتقادات والتذمر على وسائل التواصل الاجتماعي، وكانت موزعة بنسبة 51% في منطقة الساحل، و40% في العاصمة وريفها، و34% في المنطقة الوسطى، و33% في المنطقة الشمالية الشرقية، و10% في المنطقة الجنوبية. وقالت نسبة 26% إن احتجاجات مناطقية متفرقة ستستمر، و20% توقعوا حصول الاصطدام والانفجار الجمعي السوري، وقد توزعت النسبة العليا في المنطقة الجنوبية فوصلت إلى 50%، وتلتها نسبة 25% في المنطقة الشمالية الشرقية، و24% في المنطقة الوسطى، و8% في العاصمة وريفها، وانخفضت في الساحل إلى 5% فقط. وفي المقابل قالت نسبة 18% إن العلاقة بينهما ستستمر كما هي عليه الآن، وقد توزعت النسبة العليا في الساحل فكانت 31%، وتلتها نسبة 22% في العاصمة وريفها، و18% في المنطقة الوسطى، و11% في الشمالية الشرقية، و10% في المنطقة الجنوبية (انظر الشكل رقم 22). وفي الواقع، فإن تصور طبيعة العلاقة بين المواطنين والنظام في سورية في المستقبل يعتمد على مجموعة من العوامل المتداخلة والمحتملة، منها احتمال حصول إصلاحات سياسية واقتصادية قد تسهم في تحسين الأوضاع المعيشية، وقد تلبي بعض المكونات السورية، وبذلك قد تتراجع الاحتجاجات في بعض المناطق السورية. أما في حال استمرت الاحتجاجات والتوترات بين المواطنين والنظام، وزاد تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فالنتيجة مزيد من الاحتجاجات والتوترات، والوصول إلى الانفجار الجمعي السوري.

الشكل رقم 20 طبيعة العلاقة بين السوريين والنظام

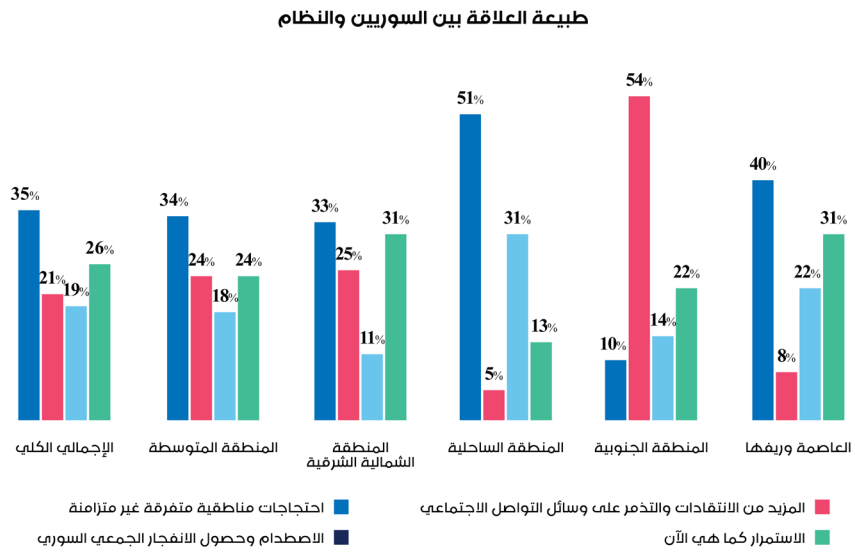

9. موقف أفراد عينة الدراسة من المشاركة في الاحتجاجات السلمية

أعربت نسبة 63% من أفراد عينة البحث عن الرغبة في المشاركة في الاحتجاجات المطلبية إذا حصلت، وقد توزعت بأعلى نسبة وهي 90% في المنطقة الجنوبية، وتلتها نسبة 80% في المنطقة الجنوبية، ونسبة 60% في المنطقة الوسطى، والنسبة الدنيا وهي 42% كانت في منطقة الساحل. أما من فضلوا موقف الحياد قبلغت نسبتهم 34%، وتوزعوا بأعلى نسبة في الساحل حيث كانت 51%، وتلتها العاصمة وريفها حيث بلغت 50%، و34% في المنطقة الوسطى، و18% في المنطقة الشمالية الشرقية، وأقل نسبة كانت في المنطقة الجنوبية حيث بلغت 10%. وفي المقابل، فإن 3% أبدوا الرغبة في المشاركة إلى جانب النظام في قمعها وإخمادها (انظر الشكل 23).

الشكل 21 موقف أفراد عينة الدراسة من الاحتجاجات المطلبية السلمية

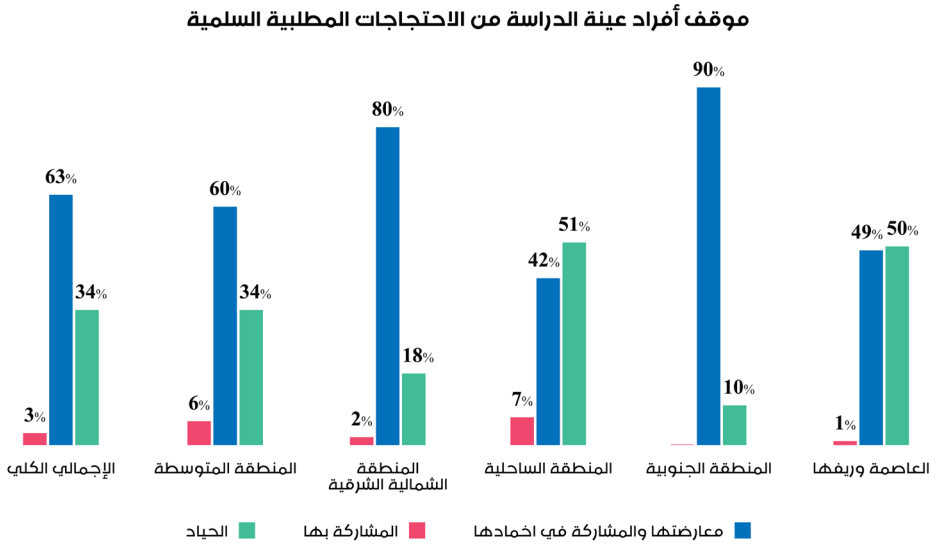

10. مصير الاحتجاجات في حال تدخل الأجهزة الأمنية وقمعها

وجهنا سؤالًا إلى أفراد عينة البحث يتعلق بإمكانية تواصل الاحتجاجات، وإن حصل اصطدام بين المحتجين السلميين والأجهزة الأمنية للنظام، فكانت نسبة 40% قد توقعت احتمالية استمرار الاحتجاجات الحالية وإن قمعتها الأجهزة الأمنية والجيش، وتوزعت بنسبة 47% في منطقة الساحل، و45% في العاصمة وريفها، و44% في المنطقة الجنوبية، و32% في المنطقة الشمالية الشرقية، و28% في المنطقة الوسطى. وفي المقابل فإن نسبة 34% أكدت بنعم، أي سوف تستمر هذه الاحتجاجات، وقد توزعت بنسبة 42% في المنطقة الجنوبية، و4% في المنطقة الشمالية الشرقية. وقال 26% من أفراد عينة البحث لن تستمر الاحتجاجات (انظر الشكل رقم 24). وهذا أيضًا مؤشر على تراجع الحاضنة المؤيدة للنظام في الوقت الحالي.

الشكل رقم 22 مصير الاحتجاجات في حال قمعت من الأجهزة الأمنية والعسكرية

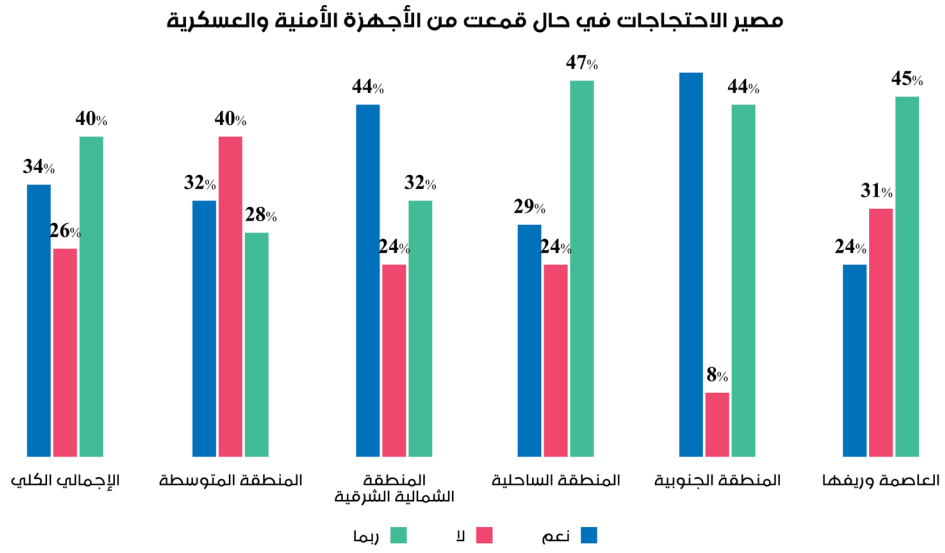

11. أسباب تذمّر السوريين من النظام لهذا لعام 2023

أما عن الأسباب التي تقف وراء تذمر السوريين في هذا العام 2023، فقد أجابت نسبة 46% من أفراد عينة البحث بأن السبب يعود إلى خيبة الأمل من تحسن المستوى المعيشي، وقد توزعت بنسبة عالية في منطقة الساحل حيث بلغت 63%، وكانت 56% في المنطقة الشمالية الشرقية، و50% في المنطقة الجنوبية، و38% في المنطقة الوسطى، و32% في العاصمة وريفها. في حين قال 21% إن الأمر يعود إلى الخيبة من حصول حل سياسي، و19% قالوا إن ذلك بسبب تنامي الشعور بأن النظام استخدم السوريين المؤيدين له أدوات لحمايته من السقوط من الحكم، مقابل 14% قالوا إن ذلك نتيجة سقوط مبررات النظام ووعوده الرسمية (انظر الشكل رقم 25).

الشكل رقم 23 أسباب تذمّر السوريين من النظام في الأشهر الأخيرة

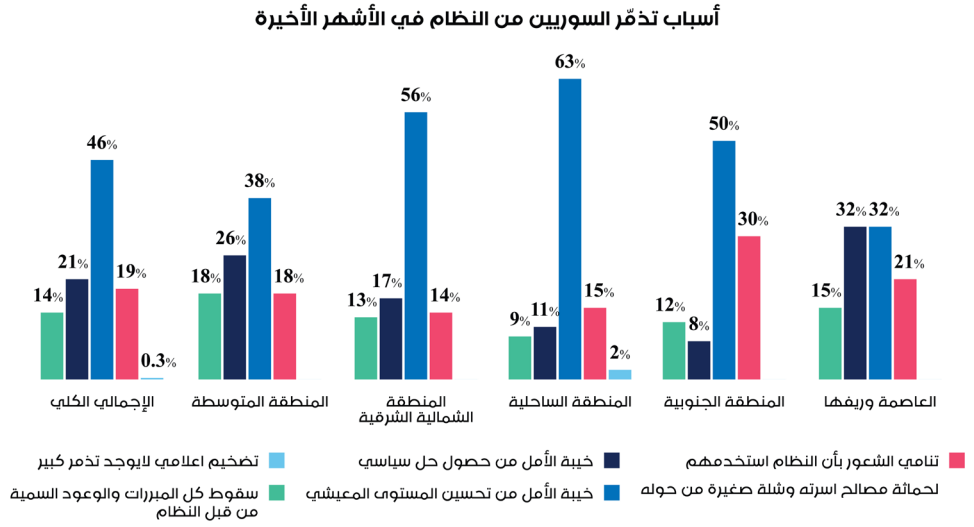

12. رأي أفراد عينة الدراسة في السوريين الذين شاركوا في قمع احتجاجات عام 2011

عبرت نسبة 48% من أفراد عينة البحث أن السوريين الذين شاركوا النظام في قمعه لاحتجاجات عام 2011 ما زالوا يؤيدونه، على الرغم مما آلت الحالة المعيشية والاجتماعية لديهم، وكان ذلك بنسبة 63% في العاصمة وريفها، وبنسبة 22% في المنطقة الجنوبية، و39% في المنطقة الشمالية الشرقية، و48% في المنطقة الوسطى، و55% في المنطقة الساحلية. وبالمقابل، قالت نسبة 43% إن السوريين المؤيدين عام2011 لم يعد أغلبهم مؤيدين في الوقت الحاضر، وكان ذلك بنسبة 78% في المنطقة الجنوبية، و57% في الشمالية الشرقية، و40% في المنطقة الوسطى، و27% في منطقة الساحل، و25% في العاصمة وريفها، (انظر الشكل رقم 26).

تفسر هذه النتائج انحسار نسبة المؤيدين للنظام السوري حتى من حاضنته الصلبة في الساحل التي وقفت وشاركته في قمع احتجاجات 2011.

الشكل رقم 24 رأي أفراد عينة الدراسة في موقف مؤيدي النظام في 2011

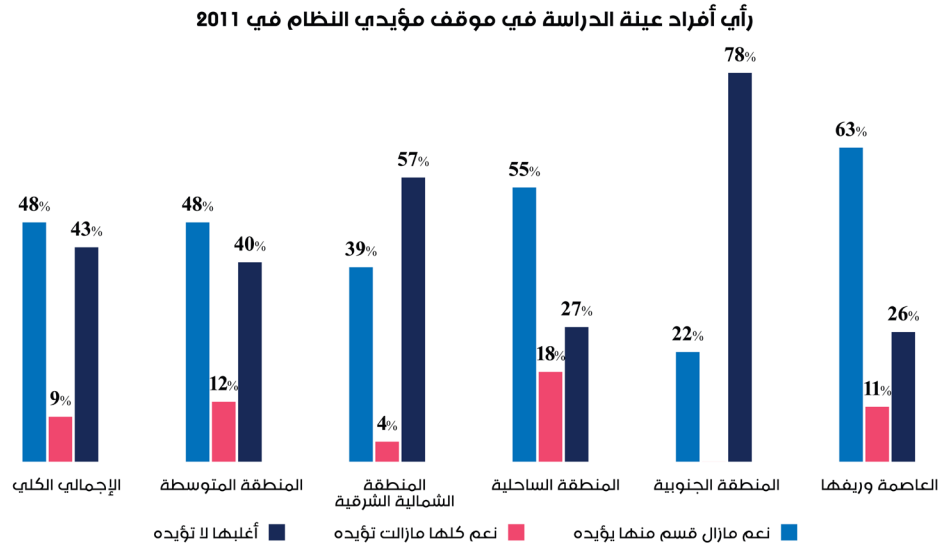

13. الموقف من الدعوة للإضراب والعصيان المدني السلمي

أكدت نسبة 63% من أفراد عينة البحث أنها ستشارك في العصيان المدني في حال وجهت الدعوة إلى العصيان، وقد توزعت بنسبة عالية بلغت 92% في المنطقة الجنوبية، و75% في المنطقة الشمالية الشرقية، و54% في المنطقة الوسطى، و53% في العاصمة وريفها، و45% في الساحل. وبالمقابل، فإن نسبة 32% ستقف على الحياد، ونسبة 5% فقط ستساند الأجهزة الأمنية في فك هذا العصيان (انظر الشكل رقم 27).

الشكل رقم 25 موقف أفراد عينة الدراسة من العصيان المدني

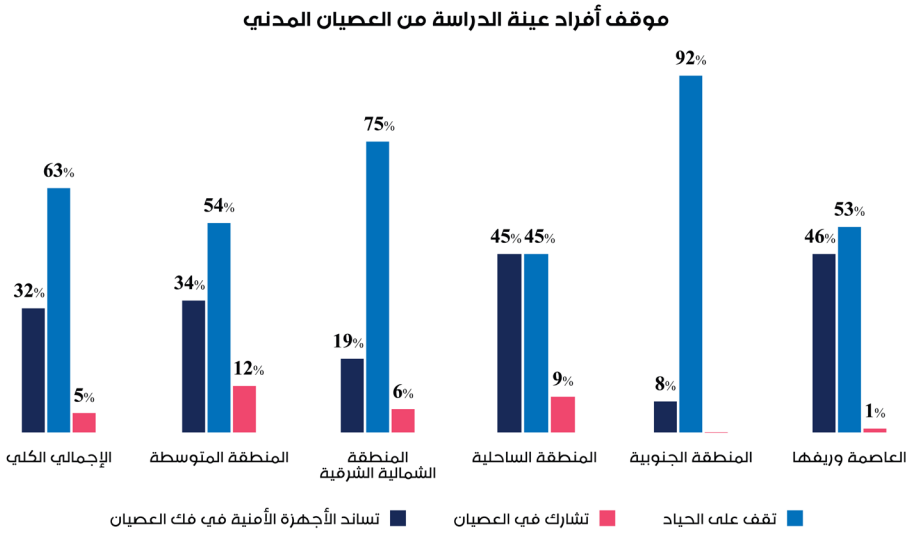

ت. الاحتجاجات في الساحل السوري

1. هل تنطلق الاحتجاجات في مناطق الساحل؟

في إثر الاحتجاجات المطلبية الجديدة في بعض المناطق السورية، وبخاصة في محافظة السويداء، بدأت تظهر إرهاصات احتجاجية فردية تشير إلى احتمال حصول احتجاجات جماعية في مناطق الساحل الصامتة حتى الآن. ومحاولة لمنع احتمال انتقال هذه الاحتجاجات من الفردية إلى الجماعية، زار بشار الأسد وزوجته مناطق الساحل السورية بهدف تهدئة الاحتقان الشعبي الذي قد ينفجر في أي لحظة[24]. لذلك وجهنا سؤالًا عن هذه الاحتمالية إلى أفراد عينة البحث، واتضح أن نسبة 61% تتوقع حصول احتجاجات، ولكن بحدود غير كبيرة، وكانت متوزعة بنسبة 58% في دمشق وريفها، و65% في المنطقة الشمالية الشرقية، و60% في مناطق الساحل، و68% في الجنوب. وتوقعت نسبة 26% عدم حدوث احتجاجات في مناطق الساحل. وبالمقابل، توقعت نسبة 12% حصول احتجاجات كبيرة (انظر الشكل رقم 28).

(24) - يبدو أن الانتقادات المتزايدة الصادرة من الطائفة العلوية دفعت الأسد إلى السفر في 3 آب/ أغسطس إلى اللاذقية، موقع حرائق الغابات، لتهدئة الغضب المتصاعد ضد نظامه. وفي تناوله للاحتجاج على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل غير مباشر، ذكّر جمهوره المفتعل بأن "هذا ليس الوقت المناسب للتذمر، حتى لو كان هناك سبب مشروع. نحن في حالة حرب. في زمن الحرب، يجب على المرء أن يقاتل لا أن يبكي". وسافرت أسماء زوجة الأسد إلى طرطوس، حيث زارت مصنعًا للملابس. وفي جلسة تصوير تم تنظيمها، أخبرت عمال المصانع الذين يغلب عليهم من ينتمون إلى الطائفة العلوية أنه على الرغم من وجود معاناة واسعة النطاق، فإن الحل "الوطني" الوحيد هو مضاعفة "التفاني" و"العمل الجاد" و"الشغف". أنظر الرابط: https://bit.ly/3ZM4rlL

من المعروف أن مناطق الساحل السوري التي تشمل محافظتي اللاذقية وطرطوس والبلدات التابعة لهما تعد مناطق داعمة بشدة للنظام السوري في مرحلة احتجاجات 2011 والحرب التي تلتها، غير أن الأوضاع تتغير، فالأوضاع الاقتصادية المعيشية الصعبة التي يعيشها السوريون في هذه المناطق قد تؤدي إلى انطلاق الاحتجاجات الجماعية بعد بروز عدد من الاحتجاجات الفردية في هذه المناطق.

مع التنبيه إلى صعوبة التنبؤ بمدى تأثير هذه التطورات الاقتصادية المعيشية في دعم المواطنين للنظام في تلك المناطق، إذا تصاعدت الاحتجاجات في المستقبل، فقد يكون لها تأثير في العلاقة بين المواطنين والنظام في هذه المناطق.

الشكل رقم 26 رأي أفراد عينة الدراسة في احتمال انطلاق احتجاجات في الساحل

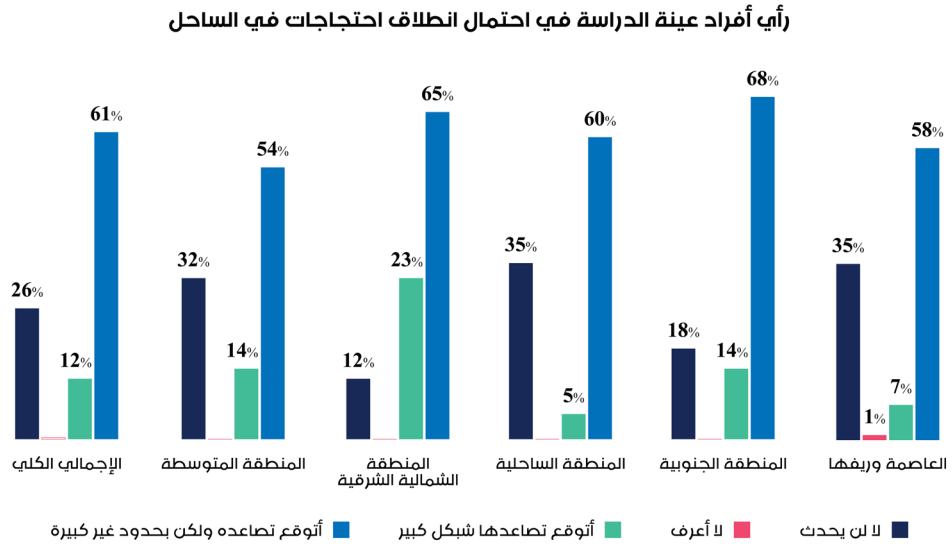

2. مصير الاحتجاجات في الساحل

نجح النظام السوري منذ الأشهر الأولى لثورة 2011 في تعميق الانقسام بين السوريين على أسس سياسية وطائفية، من خلال تقديم نفسه بوصفه حامي الأقليات الدينية والطائفية، وبخاصة الطائفة العلوية، مستفيدًا من فشل المعارضة في تقديم رؤية واضحة للتغيير، وصعود تيارات متطرفة. وزرع شعورًا خفيًا لدى أفراد الطائفة العلوية معظمهم أنه الحامي والمدافع عنهم، ولولا وجوده في الحكم لما كانوا موجودين على الخريطة السورية[25]، وبذلك سيكونون أول الضحايا في حال حصل تغيير لهذا النظام.

(25) ومن الأدلة على هذا التصور ما جاء على لسان (وسيم الأسد) أحد أفراد عائلة بشار الأسد في رده على الانتقادات الفردية من قبل بعض المحتجين من الطائفة العلوية: «احرثوا الأرض بدلًا من الانخراط في الاحتجاجات وبث المظالم على وسائل التواصل الاجتماعي»، مذكرًا العلويين بالامتيازات التي يتمتعون بها اليوم بفضل النظام وحزب البعث....». أنظر: محمد علا غانم، العلويون في سوريا يكسرون حاجز الصمت – انتقاد الدكتاتورية من الداخل، 11 أغسطس/ 2023.الرابط: https://bit.ly/3ZM4rlL

لكن في سنوات 2022-2023، بدأ السوريون معظمهم، من الطوائف والمذاهب والمناطق كلها، يرون أن التغيير ضرورة سورية، ولهم مصلحة حيوية في حصوله، بعد أن وحّدهم الفقر والجوع وانعدام الأمن، وبعد أن سقطت أطروحة انتصار النظام بأن الوضع قابل للاستمرار من دون الحاجة إلى حل سياسي شامل، ومن دون تقديم تنازلات يحاول النظام جهده تجنبها، لأنه يرى فيها نهايته.

وللتأكد من هذا التصور الأولي، طرحنا سؤالًا يتعلق بتوقعات أفراد عينة البحث عن ردة فعل النظام على الاحتجاجات الجماعية، إذا حصلت في مناطق الساحل السوري، وكيف سيتعامل معها. وقد توقعت نسبة 53% من أفراد عينة البحث أن يقمعها، فهو لا يفرّق بين المدن حين تهدد سلطته، أيًا كانت طائفتها، وقد توزعت بنسبة عالية بلغت 71% في منطقة الساحل، وتلتها نسبة 61% في العاصمة وريفها، و52% في المنطقة الوسطى، و42% في المنطقة الجنوبية، و39% في المنطقة الشمالية الشرقية. في حين قالت نسبة 27% إن النظام سيلجأ إلى افتعال عمليات إرهابية داعشية لتخويف المحتجين، وأكدت نسبة 16 % أن النظام سيلجأ إلى الشبيحة (انظر الشكل رقم 29).

الشكل رقم 27 كيف يتعامل النظام مع الاحتجاجات الجديدة

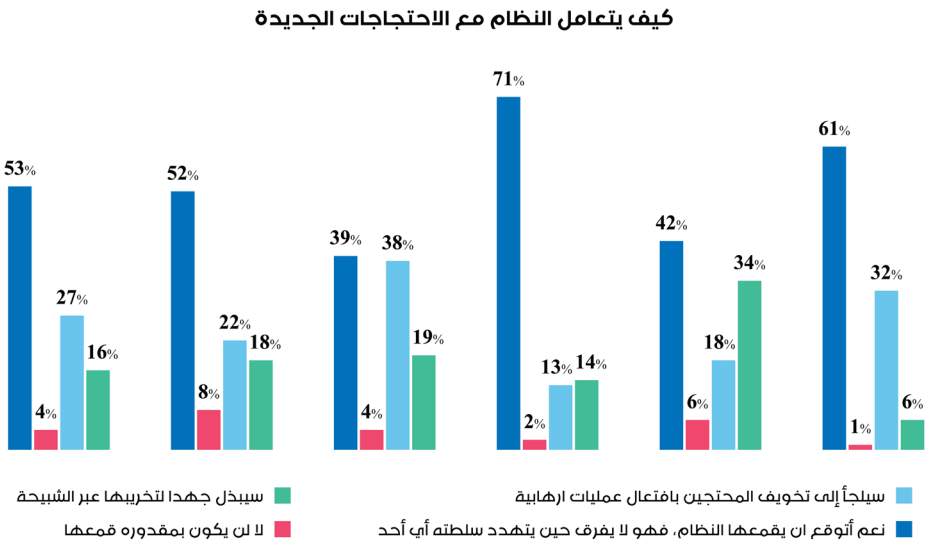

3. هل تمتد الاحتجاجات إلى مدن الساحل السوري؟

بالنسبة إلى توقعات عينة الدراسة حول إمكانية توسع الاحتجاجات الحالية في السويداء وغيرها إلى مناطق الساحل، اتضح أن نسبة 58% من أفراد عينة البحث توقعوا احتمال التوسع في المستقبل وليس الآن، وتوزعت بنسبة عالية في منطقة الساحل وبلغت 71%، وكانت 65% في العاصمة وريفها، و51% في المنطقة الشمالية الشرقية، و42% في المنطقة الجنوبية. وفي المقابل، فإن نسبة 25% من العينة توقعت أن تتوسع قريبًا، في حين قال 17% إنها لن تتوسع (انظر الشكل رقم 30).

الشكل رقم 28 مدى إمكانية تمدد الاحتجاجات إلى مناطق الساحل

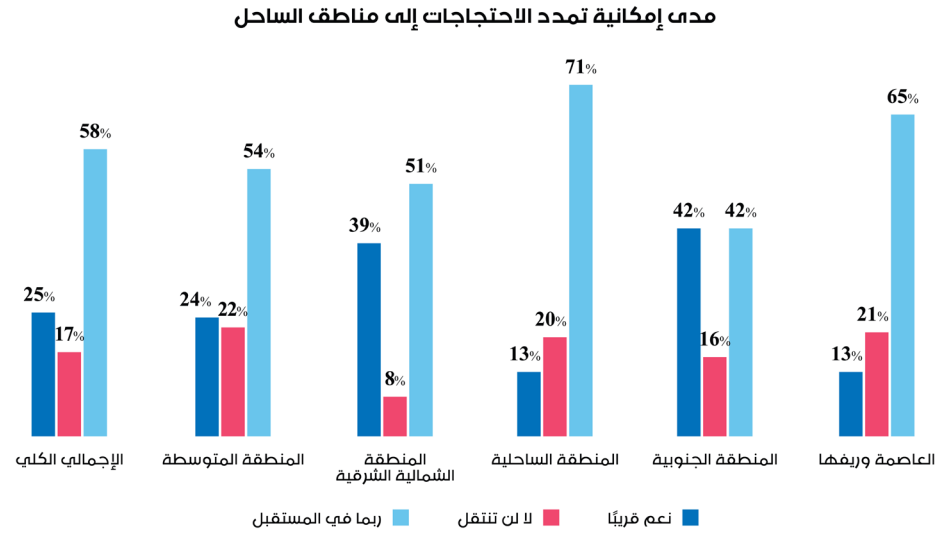

4. هل تتدخل الأجهزة الأمنية والجيش لقمع الاحتجاجات في الساحل إذا حصلت؟

أجابت نسبة 56% من أفراد عينة الدراسة بنعم سوف تتدخل الأجهزة الأمنية لقمع احتجاجات الساحل مثلما قمعت احتجاجات المدن السورية الأخرى عام 2011، وقد توزعت بنسبة 64% في منطقة الساحل، و58% في المنطقة الشمالية الشرقية، و57% في العاصمة وريفها، و50% في المنطقة الوسطى، و46% في المنطقة الجنوبية. في حين أقرّ 40% بالقمع ولكن بطريقة مغايرة للمناطق الأخرى، أي من دون استخدام الوسائل الأشد عنفًا التي استخدمت في قمع احتجاجات 2011، ونسبة 4% فقط أجابت بعدم استخدام القمع على الإطلاق (انظر الشكل 31).

الشكل رقم 29 تدخل الأجهزة الأمنية قمع احتجاجات الساحل إذا حصلت.

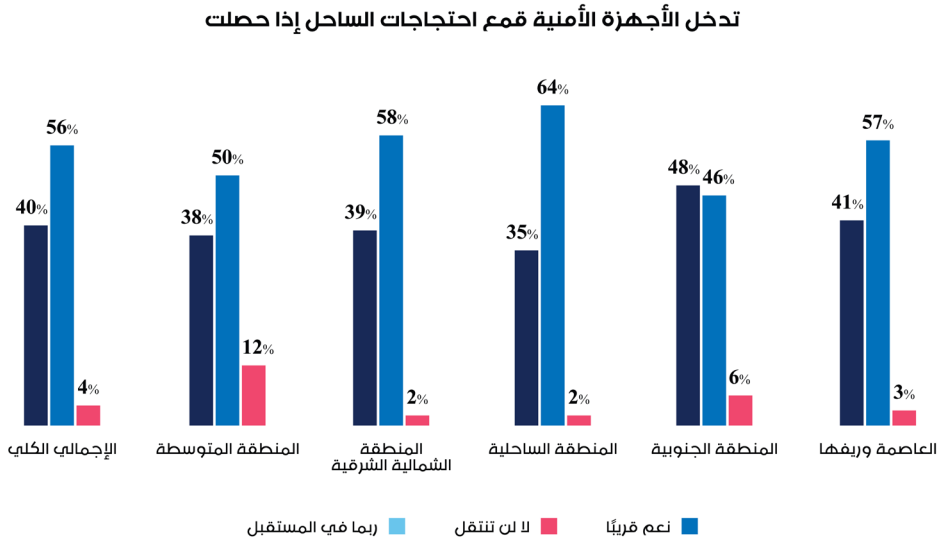

5. أسباب عدم تنظيم احتجاجات جمعية في الساحل السوري حتى الآن

أجابت نسبة 33% من أفراد عينة البحث أن الخوف الشديد من ردة فعل الأجهزة الأمنية سبّب عدم تنظيم احتجاجات جمعية في مناطق الساحل، وقد توزعت بنسبة 48% في المنطقة الشمالية الشرقية، و36% في المنطقة الجنوبية، وكذلك في العاصمة وريفها، و20% في المنطقة الوسطى، و16% في منطقة الساحل. وفي المقابل أجابت نسبة 19% بانعدام التصور المستقبلي لما بعد الاحتجاجات، و14% رأت أن السبب يعود إلى غياب القيادة والمرجعية، ونسبة 12% أن السبب يعود إلى الخوف من ردات فعل السوريين الذين شاركوا في ثورة 2011، وقمعَهم أفراد حاضنة النظام، و22% أعادوا السبب إلى ثقتهم في هذا النظام (انظر الشكل رقم 31).

ومن هذه النتائج، يتضح أن أسباب عدم حصول احتجاجات في مناطق الساحل حتى الآن متداخلة، حيث ما زالت في أذهان بعضهم سردية النظام التي تقول إنه الحامي الأول للطائفة العلوية، ولولا وجوده في الحكم لحصلت إبادة جماعية بحق الطائفية العلوية، ولما كان لهم وجود ومنزلة سلطوية واجتماعية في سورية، «وقد سهّل ذلك جهد النظام لتقديم نفسه بديلًا وحيدًا قابلًا للتطبيق، والخوف من الحرب الأهلية بين السوريين بسبب التطرف الإسلامي، فضلًا عن غياب حوار مفتوح بين الطوائف، واستمرار قبضته على السلطة في سورية مع انتشار الخوف من أن تلاحق الطوائف بعضها بعضًا عند زوال استقرار النظام»[26]. كذلك خوفهم من بطش الأجهزة الأمنية التي لا تفرق بين السوريين على أساس طائفي في حال وجدوا معًا في احتجاجات موحدة، واعتقال مئات من الشباب السوري المعارض المنتمين إلى الطائفة العلوية في الثمانينيات وفي الآونة الأخيرة خير أدلة واقعية على ذلك، لذلك نعتقد أن أفراد الطائفة

(26) إميريهان كايا، الأزمة السورية: هل هي صراع اجتماعي طويل الأمد، 27 شباط/ فبراير 2023 حرمون للدراسات المعاصرة، قسم الترجمة، الرابط: https://bit.ly/3rvAYiY

العلوية معظمهم يريدون أن يرحل هذا النظام بعد أن أوصلهم إلى مرحلة الجوع الحقيقي، لكنهم «وقعوا في حالة من الخوف من إسقاط النظام بسبب رده القمعي الحاد على الانتفاضات، واستخدامه الورقة الطائفية وجعلها إحدى آلياته للبقاء»[27]، والخوف ما زال يعشش في أذهانهم من ردة فعل السوريين الآخرين تجاههم في حال سقوط هذا النظام، لذلك نعتقد أنهم بحاجة إلى رسائل سياسية سورية ودولية (ضمانات) تتضمن السلامة للسوريين كافة في حال حصول التغيير في المستقبل.

الشكل رقم 30 أسباب عدم حصول احتجاجات في الساحل السوري

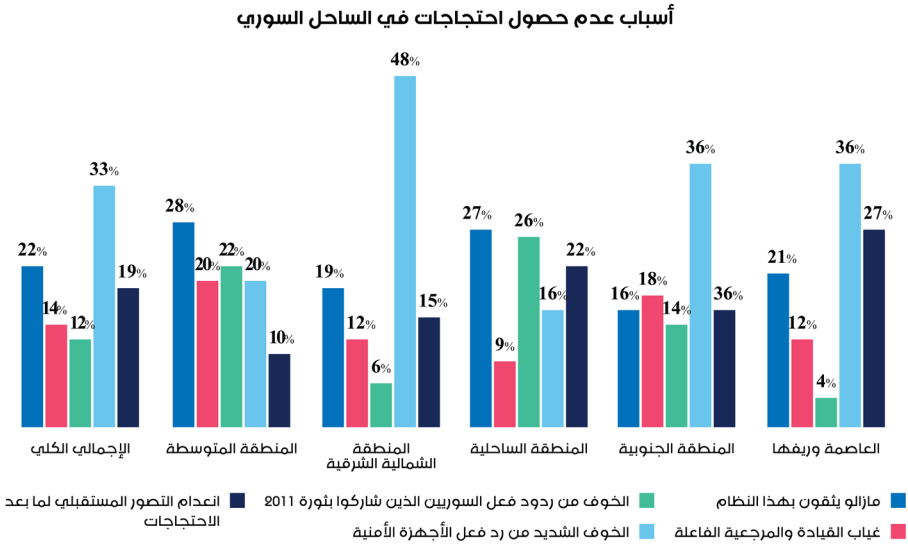

ث. واقع الحل السياسي في سورية

يُعدّ الحل السياسي المقبول من السوريين معظمهم موضوعًا مركبًا ومعقدًا، أي يتطلب النظر في مجموعة من العوامل والمبادئ التي يمكن أن تكون جزءًا من أي حل سياسي مستقبلي.

بداية يجب أن يكون الحل السياسي مبنيًا على أسس شرعية وديمقراطية، ويشمل الأطراف المعنية كلها، ويضمن مشاركة متساوية وعادلة للسوريين جميعهم بغض النظر عن خلفيتهم السياسية أو الطائفية أو الدينية وغيرها من المكونات السورية الأخرى، ومن المفترض أن يعمل هذا الحل السياسي على تعزيز الوحدة الوطنية وتقوية التماسك الوطني بين السوريين، وفي الوقت نفسه يحترم التنوع الثقافي والهوية الجامعة للسوريين، وحقوق الإنسان، ويضمن العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة جميعها خلال النزاعات المسلحة.

(27) المرجع نفسه.

أيضًا، يجب أن يشمل الحل الجهد الجاد لإعادة إعمار سورية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من خلال إشراك المجتمع الدولي، والاستناد إلى قرار مجلس الأمن 2254 الذي يتضمن تقاسم السلطة بين النظام والمعارضة، ويجب تطويره وتنفيذه بعناية وبمشاركة الأطراف المعنية جميعها لضمان استقرار سورية ومستقبل أفضل للسوريين.

1. الحل السياسي المقبول لدى أفراد عينة البحث

وجهنا سؤالًا إلى أفراد عينة البحث عن الحل السياسي المطلوب في سورية، فأجابت نسبة 64% من أفراد عينة البحث بأنه يحصل بتغيير النظام الحالي والانتقال إلى نظام سياسي جديد، وقد توزعت بنسبة 70% في دمشق وريفها، ونسبة 75% في المنطقة الشمالية الشرقية، و78% في المنطقة الجنوبية، و50% في الوسطى، و35% في الساحل، مقابل 14% اقترحت وضع سورية تحت الوصاية الدولية من جانب الأمم المتحدة. (انظر الشكل رقم 33).

الشكل رقم 31 طبيعة الحل السياسي

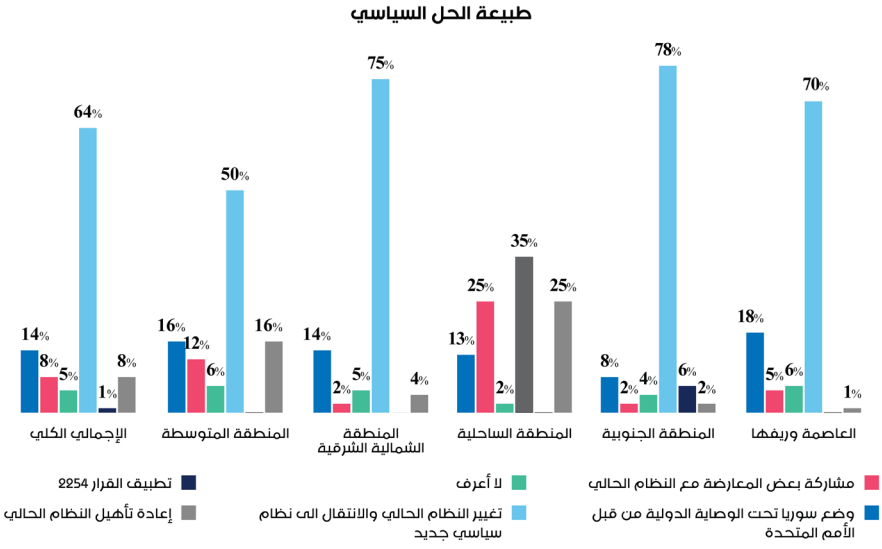

2. إمكانية الحوار بين السوريين والوصول إلى حل سياسي

يُعدّ الحوار بين السوريين خيارًا مهمًا وضروريًا لتحقيق الحل السياسي المنشود من السوريين كافة، ولكن في الوقت نفسه ما زالت تحديات عدة تقف حائلًا أمام هذا الحوار، منها تعدد الأطراف المتدخلة في الحل السياسي في سورية، فهناك النظام السوري والميليشيات الداعمة له، والمعارضة السورية السياسية المتعددة، وقوى الأمر الواقع العسكرية في الشمال السوري، وميليشيات قسد، والدول الإقليمية (تركيا، إيران، الدول العربية، إسرائيل) والدولية (روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأميركية، دول الاتحاد الأوروبي، الصين وغيرها)، وإن إمكانية تحقيق التوافق بين هذه الأطراف كلها يعد تحديًا كبيرًا، خصوصًا

في ظل عدم وجود الثقة الكافية بين هذه الأطراف كافة. والأهم هو التوافق على مصير بشار الأسد، والجدل القائم حول بقائه في السلطة أم من الضروري مغادرته لإمكانية تحقيق هذا الحل السياسي.

أجابت نسبة 43 % من أفراد عينة البحث أن هناك فرصة إلى حد ما للحوار بين السوريين، وقد توزعت بنسبة 58% في العاصمة وريفها، و42% في المنطقة الشمالية الشرقية، و38% في المنطقة الوسطى، و34% في المنطقة الجنوبية، و27% في منطقة الساحل. وبالمقابل فإن نسبة 34% نفت وجود إمكانية للحوار والوصول إلى الحل السياسي، وقد توزعت بنسبة 55% في منطقة الساحل، و39% في المنطقة الشمالية الشرقية، و27% في العاصمة وريفها، و24% في المنطقة الجنوبية. في حين وجدت نسبة 23% أن هناك فرصة للحوار بين السوريين للوصول إلى حل سياسي (انظر الشكل 33).

الشكل رقم 32 إمكانية الحوار بين السوريين

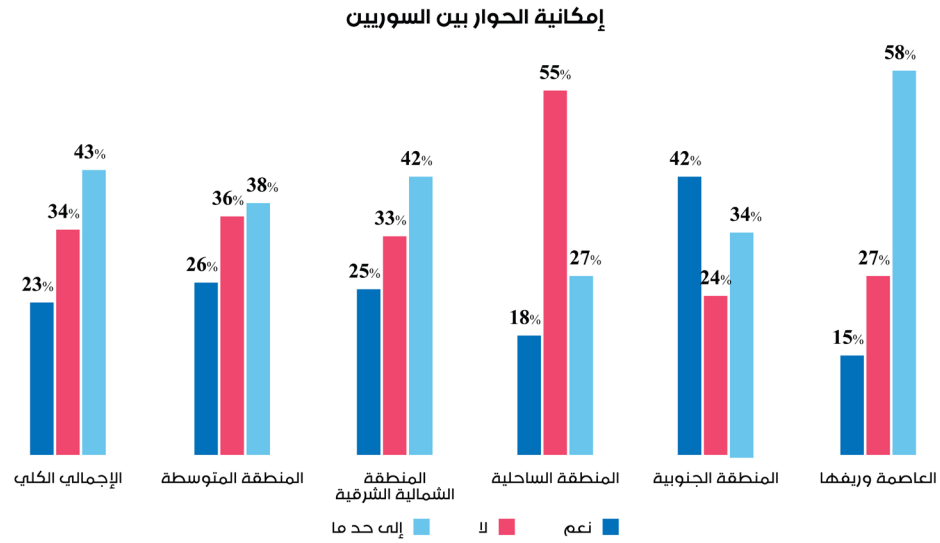

3. فشل الحل السياسي وراء تصاعد الاحتجاجات الجديدة.

أكدت نسبة 63% من أفراد عينة البحث وجود هذه العلاقة بين فشل الحل السياسي والاحتجاجات الحالية، فكانت موزعة بنسبة 59% في دمشق وريفها، و62 % في المنطقة الشمالية والشرقية، و88% في المنطقة الجنوبية، وتنخفض النسبة في الساحل بنسبة 45%، و64% في المنطقة الوسطى. في المقابل، فإن نسبة 27% من العينة قالت بوجود رابط جزئي، ونسبة 10% قالت بعدم وجود هذا الرابط (انظر الشكل 34).

والحالة الطبيعية أن يكون هناك علاقة بين فشل الحل السياسي وتصاعد الاحتجاجات في سورية. فمن المعروف أن سورية عرفت عام 2011 احتجاجات سلمية تطالب بالإصلاحات السياسية والحريات الأساسية. ولكن بسبب رفض النظام السوري التعامل مع هذه المطالب إيجابيًا ورفض تلبيتها، تحولت

الاحتجاجات إلى نزاعات مسلحة في المناطق السورية معظمها. وكذلك، فإن فشل الجهد الدولي في تحقيق حل سياسي في وقت مبكر أثّر أيضًا في تصاعد النزاعات المسلحة، ومن ثم فإن فشل الحل السياسي في تلبية تطلعات الشعب السوري وفي تحقيق الاستقرار يمكن أن يشجع على مزيد من التحركات الاحتجاجية والاضطرابات.

الشكل 33 الرابط بين فشل الحل السياسي وتصاعد الاحتجاجات

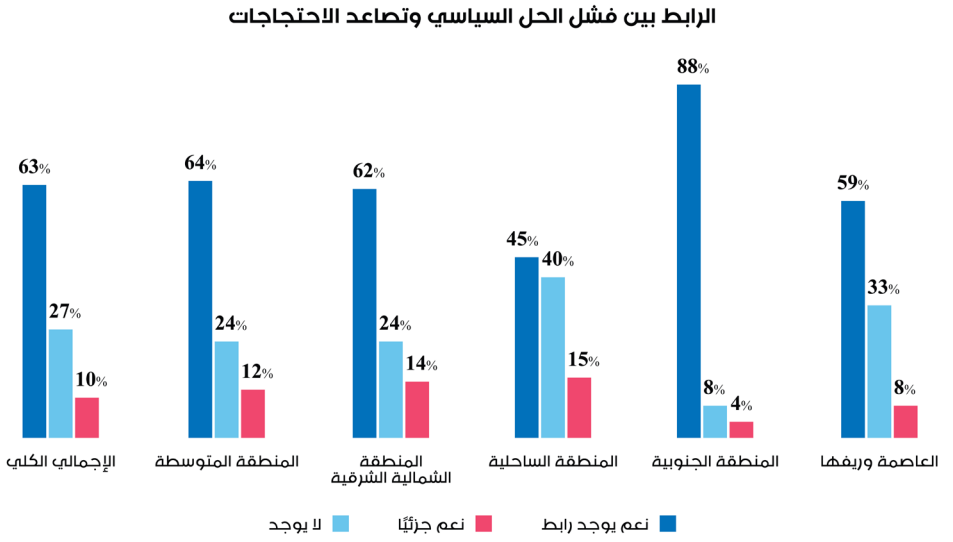

4. الموقف من الحركات السياسية الجديدة

برزت قبل الاحتجاجات الجديدة وفي أثنائها بعض الأجسام السياسية الجديدة الداعمة للاحتجاجات في المناطق السورية كافة مثل (حركة 10 آب[28]، حركة الشغل المدني [29]، الحركة الشعبية في سورية [30]، لجنة تنظيم الإضراب والحراك – قاوم[31]، وأخرى). وتباينت مواقف السوريين منها، فمنهم من وجدها ضرورة سياسية ومجتمعية تواكب الاحتجاجات الجديدة، وهناك من نظر إليها بعين الشك والريبة منها. لذلك، وجّهنا سؤالًا إلى أفراد عينة البحث عن رأيهم فيها، فأكدت نسبة 52% من أفراد عينة البحث أنها تعبير عن حراك مجتمعي وضرورة ناتجة من الأوضاع المعيشية المزرية، وقد توزعت بنسبة 62% في المنطقة الجنوبية، و56% في المنطقة الوسطى، و54% في المنطقة الشمالية الشرقية، و49% في منطقة الساحل، و46% في العاصمة وريفها. وبالمقابل، فإن نسبة 30% من العينة الكلية قالت إنها لا تعلم عنها شيئًا، مقابل نسبة 11% قالت إنها خلبية ومنفصلة عن الواقع. وكذلك، فإن نسبة 7% وصفتها بالحركات المشبوهة (انظر الشكل رقم 36).

(28) لمزيد من التفاصيل عن حركة 10 آب، انظر: https://bit.ly/3rlHx7N

(29) لمزيد من التفاصيل عن حركة الشغل المدني، انظر: https://bit.ly/3RqB1qV

(30) لمزيد من التفاصيل عن الحركة الشعبية، انظر: https://bit.ly/3ZnXJSp

(31) لمزيد من التفاصيل عن حركة تنظيم الإضراب والحراك، انظر: https://bit.ly/3reB8LJ

الشكل رقم 34 رأي أفراد عينة الدراسة بالأجسام السياسية الجديدة

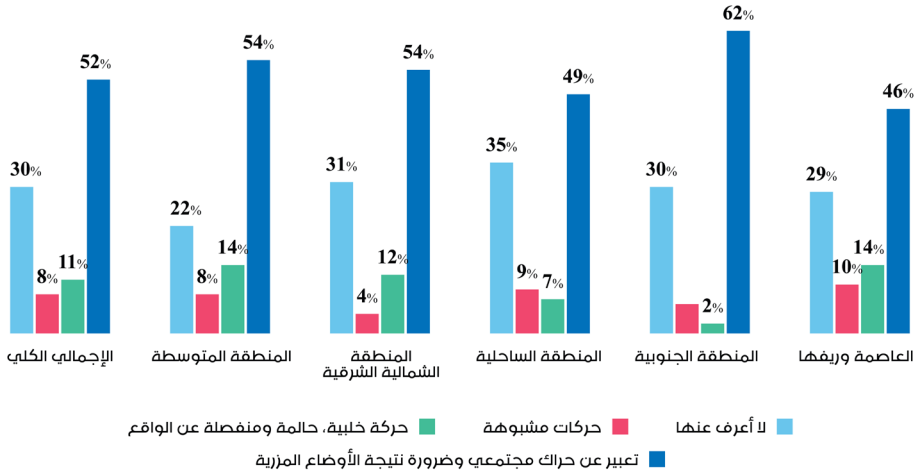

5. العلاقة بين تصاعد الأزمة السورية واستمرار النظام الحالي.

يصعب التنبؤ بسيناريوهات مستقبل الأزمة السورية بدقة، وإن كنّا نرجح استمرارها، ما دام النظام الحالي باقيًا في الحكم من دون إجراء تغيير جوهري في النهج السياسي والاقتصادي والأمني، وذلك يعني مزيدًا من تصاعد الأزمة السورية وبخاصة المعيشية، ولذلك وجهنا سؤالًا إلى أفراد عينة البحث: إلى أيّ حد يتبلور وعي لدى السوريين، بأنّ الأزمة السورية السياسية والأزمة المعيشة ستستمر ما دام النظام الحالي قائمًا؟

وظهر عند نسبة 78% من العينة الكلية أن هذه العلاقة واضحة لكثير من السوريين وفي المناطق كافة، وقد توزعت بنسبة عالية بلغت 98% في المنطقة الجنوبية، ونسبة 86% في المنطقة الشمالية الشرقية، و83% في العاصمة وريفها، و68% في المنطقة الوسطى، وانخفضت في الساحل بنسبة 49%. وبالمقابل قالت نسبة 14% من العينة الكلية إن هذه العلاقة أصبحت واضحة لأعداد قليلة من النخب السورية فقط، مقابل نسبة 8% قالت إن هذه العلاقة غير متبلورة في أذهان السوريين، وتركزت لدى عينة المنطقة الساحلية بنسبة 33% (انظر الشكل رقم 37).

الشكل رقم 35 رأي السوريين بالربط بين استمرار الأزمة السورية وبقاء النظام الحالي

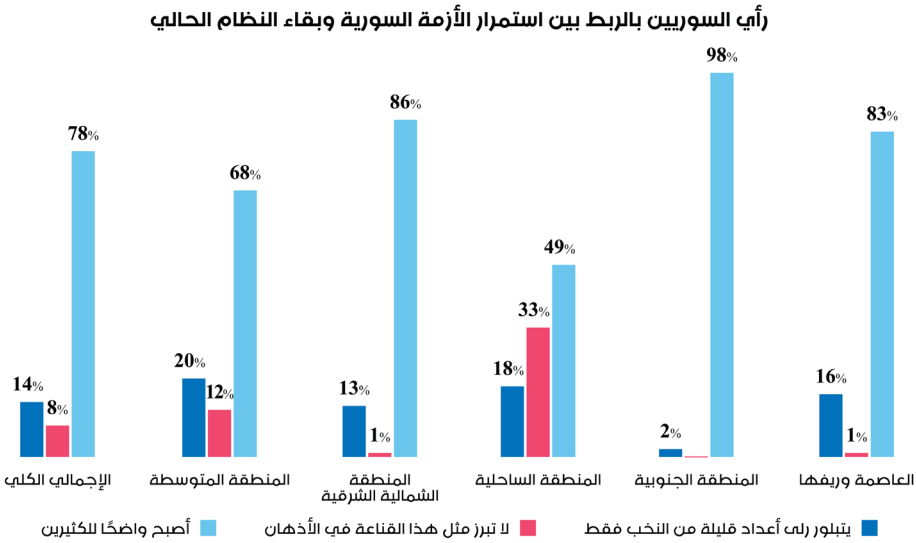

6. سيناريوهات ما بعد تنحّي الاسد

من منظور استشراف رأي أفراد عينة البحث، عمّا سيحدث في حال تنحي بشار الأسد عن الحكم، وجدنا احتمال وجود أكثر من سيناريو، وأفضلها حدوث انتقال سلمي للسلطة، من خلال الوصول إلى حل سياسي يضمن انتقال السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية استنادًا إلى قرار مجلس الأمن 2245، وفي هذا السيناريو، قد تجري انتخابات رئاسية وبرلمانية لاختيار حكومة جديدة تمثل مختلف فئات الشعب السوري. والسيناريو الثاني: إذا تنحّى الأسد عن الحكم ولم يُتوصّل إلى اتفاق سياسي سلمي، فقد تتصاعد النزاعات والتوترات الداخلية، وقد تتنافس الميليشيات العسكرية في سورية للسيطرة على السلطة، ما سيؤجج الصراعات المسلحة، وقد نصل إلى سيناريو ثالث، وهو التقسيم لمناطق حكم قوى أمر واقع، تحكمها مجموعات مختلفة من الميليشيات العسكرية.

وعن توقعات أفراد عينة البحث، في حال تحقق سيناريو تنحي بشار الأسد عن الحكم، فقد اختلفت الإجابات، فتوقعت نسبة 43% من العينة الكلية عدم وجود أي قوة منظمة بديلة قادرة على مسك السلطة، وتوزعت بنسبة 50% في المنطقة الجنوبية، و 48% في المنطقة الشمالية الشرقية، و47% في المنطقة الساحلية، و44% في المنطقة الوسطى، و35% في العاصمة وريفها. وبالمقابل، توقعت نسبة 28% من العينة الكلية الفوضى، وقالت نسبة 27% بعدم وجود أي قوة منظمة بديلة قادرة على مسك السلطة، وقالت نسبة 18% إن الجيش سيكون البديل لمرحلة انتقالية، مقابل 6% قالت إن القوى الإسلامية ستكون هي البديل القادر على تنظيم صفوفه سريعًا وبدعم خارجي، و5% قالت يمكن حصول تنفيذ قرار 2254 وحكومة انتقالية مع وصاية دولية، مع تركيز عينة الساحل بنسبة 6% على سيادة الفوضى وعدم وجود بديل لبشار الأسد (انظر الشكل 38).

الشكل رقم 36 سيناريوهات ما بعد تنحي بشار الأسد

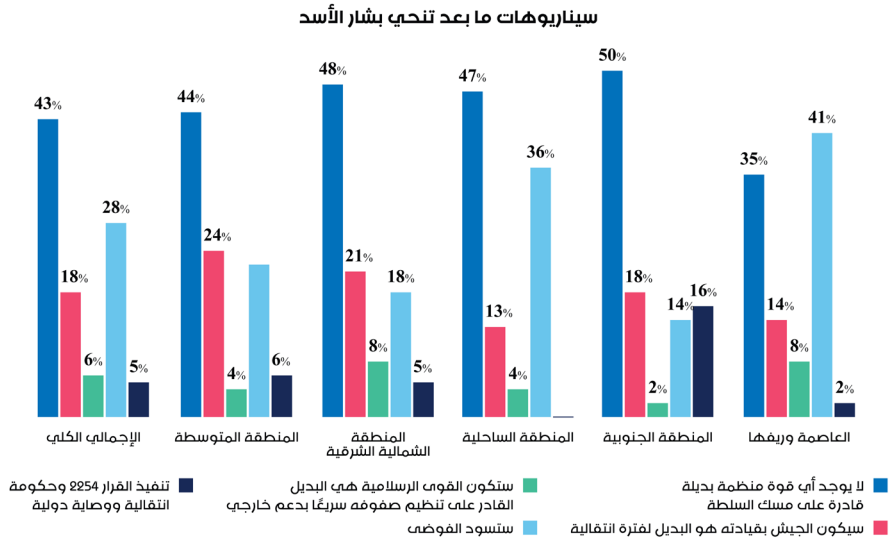

7. احتمال حصول انقلاب عسكري

وجهنا إلى أفراد عينة البحث سؤالًا عن توقّعاتهم حول إمكانية انقلاب مجموعة من كبار ضباط الجيش عسكريًا لفتح الطريق لحل سياسي ينقذ سورية، فأجابت نسبة 52% من العينة الكلية بأنها لا تتوقع حدوث هذا الانقلاب، وقد توزعت بنسبة عالية في الساحل بنسبة 73%، وتتقارب النسب في بقية المناطق، حيث بلغت 52% في المنطقة الوسطى، و51% في العاصمة وريفها، و50% في المنطقة الجنوبية، و40% في المنطقة الشمالية الشرقية. فيما توقعت نسبة 40% حدوث انقلاب عسكري لكن بنسبة ضعيفة جدًا، مقابل 8% تتوقع ذلك، لأنه الأمل الوحيد للتغيير (انظر الشكل 39).

الشكل رقم 37 توقعات حصول انقلاب عسكري

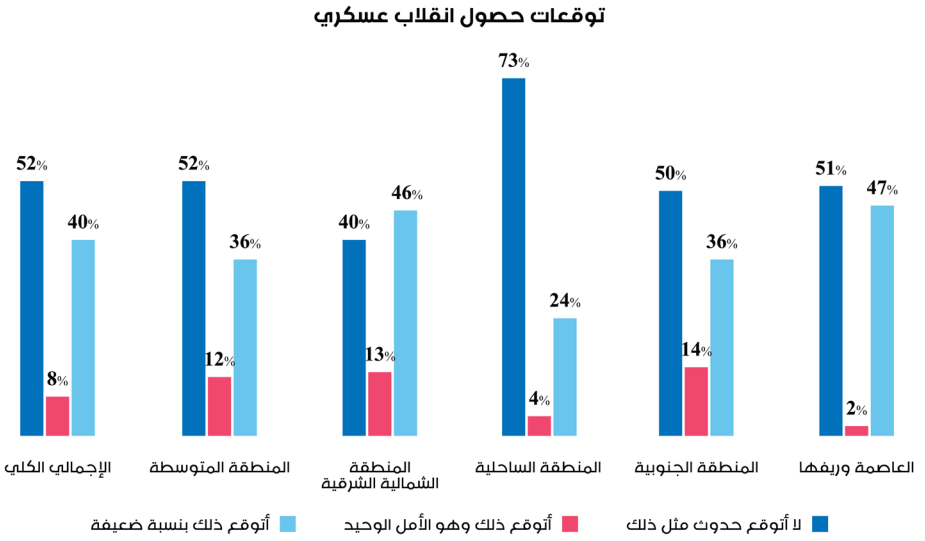

8. الموقف الإيراني في حال تغيير النظام

تُعدّ إيران دولة حليفة إستراتيجية للنظام السوري الحالي، بل حليفة منذ وصول الخميني إلى الحكم عام 1979، حيث يتشاركان في عدد من الأهداف والمصالح الإقليمية والإستراتيجية، ولذلك، يمكن توقع أن تكون إيران رافضة بشدة أي تغيير محتمل في النظام السوري.

وإذا ما حصل تغيير للنظام السوري، فقد تواصل إيران دعمها للأطراف والجماعات التي تظل موالية لها، وتسعى للحفاظ على مصالحها في سورية. وقد يشمل ذلك دعم الفصائل الموالية لإيران أو البحث عن حلفاء جدد في البلاد.

أيضًا، قد تحاول التدخل مباشرة والتأثير في التطورات السياسية في سورية من خلال دعم الفصائل الموالية لها، والتفاوض مع الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى للمحافظة على تأثيرها في البلاد.

ومن المحتمل التعاون مع النظام الجديد، إذا كان مستعدًا للتعاون مع إيران والسماح لها بالمحافظة على بعضٍ من مصالحها، فقد يحدث التفاوض والتعاون وبخاصة في ما يتعلق بإعادة الإعمار للاستفادة اقتصاديًا.

وعن الموقف الإيراني في حال حصل تغيير للنظام السوري الحالي، توقعت نسبة 71% من العينة الكلية أنها ستتدخل عسكريًا من خلال ميليشياتها لمنع التغيير، وتوزعت بنسبة 93% في منطقة الساحل، و82% في المنطقة الوسطى، و67% في المنطقة الشمالية الشرقية، و70% في العاصمة وريفها، و48% في المنطقة الجنوبية. وفي المقابل، فإن نسبة 27% من العينة الكلية قالت إنها لن تتدخل في حال حصل التغيير من خلال انقلاب عسكري (انظر الشكل 40).

الشكل رقم 38 الموقف الإيراني من حصول تغيير للنظام السوري

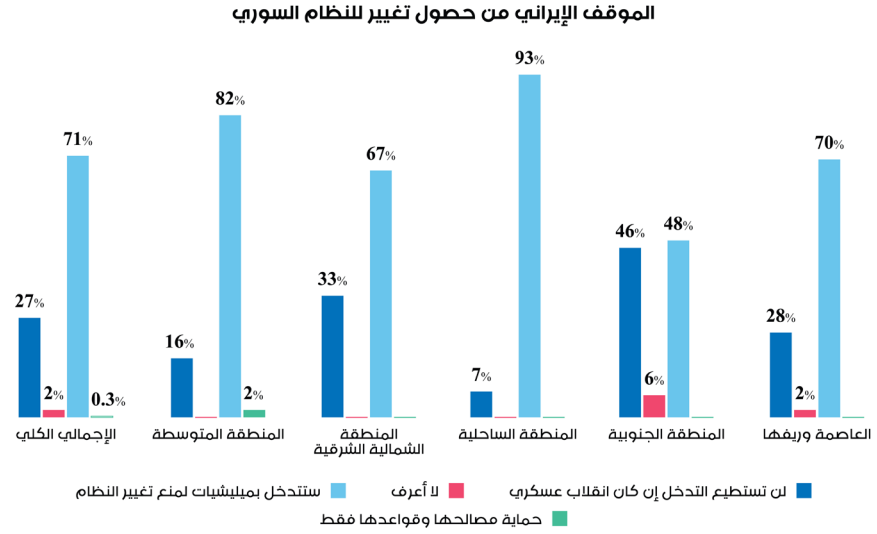

9. الموقف الروسي في حال حصول تغيير للنظام الحالي

تُعَدّ روسيا الاتحادية، وريثة الاتحاد السوفييتي، دولةً حليفةً إستراتيجيًا للنظام السوري منذ وصول حزب البعث إلى السلطة، وبخاصة في مرحلة الأسد الأب، وقد دعمت بشار الأسد في مناهضته للثورة عام 2011 وفي الحرب التي تلتها، وتعدّ سورية قاعدةً مهمة للنفوذ الروسي في الشرق الأوسط، ومن ثم يمكن توقّع الموقف الروسي من حصول تغيير للنظام السوري بأن روسيا ستقدّم الدعم العسكري والدبلوماسي والسياسي بمختلف الوسائل لبقاء النظام، كما هو حاصل في السنوات العشرة الأخيرة، حيث قدّمت دعمًا عسكريًا مهمًا لقوات النظام السوري، وشاركت في عمليات عسكرية مشتركة معها. والتقارير العسكرية كلها كانت تشير إلى أن النظام السوري كان قريبًا من السقوط، لولا المشاركة العسكرية الروسية المباشرة، فضلًا عن دعمها السياسي وخصوصًا في مجلس الأمن الدولي، حيث استعملت في مجلس الأمن الدولي مرات عدة حق النقض (الفيتو) لتوفير الحماية السياسية للنظام السوري.

ولا بد من الإشارة إلى أن روسيا، على الرغم من الدعم العسكري المباشر، شاركت في محادثات دبلوماسية مع الأطراف الدولية الأخرى للتسوية السياسية في سورية. وكان لها دور كبير في تنظيم محادثات آستانة المتعددة لتحقيق وقف إطلاق النار وتعزيز التسوية السياسية.

باختصار، تمتلك روسيا مصالح إستراتيجية كبيرة في المحافظة على النظام السوري الحالي، وعلى تأثيرها في سورية والشرق الأوسط عمومًا. وإذا ما تغير النظام السوري، فستعمل روسيا على حماية مصالحها وضمان تحقيق أهدافها في المنطقة بالوسائل المختلفة.

ويرى أفراد عينة البحث الموقف الروسي في حال حصول تغيير للنظام الحالي على الشكل التالي: قالت

نسبة 55% من العينة الكلية إن روسيا ستتدخل عسكريًا لمنع التغيير، وتوزعت بنسبة عالية في العاصمة وريفها بلغت 93%، و56% في المنطقة الوسطى، و55% في المنطقة الشمالية الشرقية، وكذلك في منطقة الساحل والمنطقة الوسطى. وفي المقابل قالت نسبة 41% إن روسيا لن تتدخل في حال كان التغيير من خلال انقلاب عسكري، ونسبة 2% فقط قالت إنها لن تتدخل، فهي تهتم بمصالحها فقط، والنسبة ذاتها قالت لا نعرف (انظر للشكل رقم 41).

الشكل رقم 39 الموقف الروسي من تغيير النظام الحالي

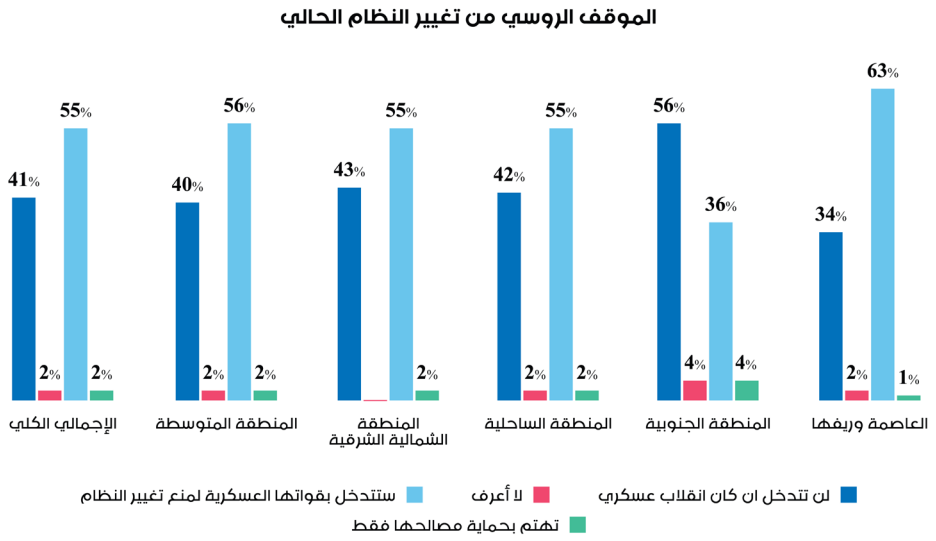

استنتاجات

استنادًا إلى نتائج المقابلات الميدانية في البحث، حول مؤشرات اتساع الهوّة بين النظام والسوريين في مناطق سيطرته من سورية، توصّل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

الاستنتاج الأول: يرتبط بخيبة أمل أفراد عينة البحث من وعود النظام بحياة معيشية مقبولة واستقرار اجتماعي، بعد انتصاره الوهمي المزعوم على (الإرهاب والمؤامرة الكونية)؛ إذ اتّضح عدم توفّر الحد الأدنى من الاستقرار الداخلي لبنية النظام السوري الاجتماعية، وبذلك يزيد تصدّع العلاقة بين النظام والسوريين، ويمكن أن يُلحظ ذلك من الاحتجاجات الجديدة والانتقادات الساخرة لسياسته الاقتصادية والسياسية، من بعض أفراد حاضنته الصلبة (مناطق الساحل) في وسائل التواصل الاجتماعي، الناتجة من التدهور المعيشي الذي وصل إلى مرحلة الجوع الحقيقي.

الاستنتاج الثاني: يتعلق بخيبة الأمل الثانية التي تلقاها أفراد عينة البحث من توقعاتهم حول التطبيع العربي، وطرح سياسة «الخطوة مقابل خطوة « مع النظام السوري وعودته إلى الجامعة العربية، بانفراج اقتصادي معيشي، ولكن النتيجة كانت مزيدًا من التدهور الاقتصادي والمعيشي، حيث زاد انهيار الليرة السورية أمام الدولار، وبلغ التضخم مستويات قياسية خلال الشهور الثلاثة الماضية؛ إذ بات السكان أغلبهم عاجزين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية، كالغذاء والدواء. وتدهور الوضع أكثر مع توجّه الحكومة إلى رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية، مثل المحروقات، لتمويل زيادة الرواتب التي باتت قيمتها تراوح بين 10 و15 دولارًا شهريًا للموظف الحكومي. وبناء عليه، ازداد التذمر من اعتماد الحكومة سياسات «الجابي» مع عموم السكان، وجامع «الإتاوات» من التجار ورجال الأعمال، لتوفير التمويل الضروري لاستمرار عمل الحكومة. وكان لافتًا أن احتجاجات السويداء جاءت بعد أيام من فشل اجتماع لجنة الاتصال العربية الموكلة بمعالجة ظروف الانفتاح العربي على سورية في القاهرة، تعبيرًا عن مدى خيبة الأمل في تعامل النظام مع التوجه العربي لحل الأزمة، وانسداد الأفق أمام أي تغيير في الوضع القائم[32]. ومع خيبة الأمل بوصول مساعدات عربية مجانية، أخذ وضع النظام يتخلخل، وبدأت الأصوات المعارضة تعلو من داخل معسكره، قبل أن تنفجر احتجاجات السويداء، ليدخل النظام في دوّامة من الأزمات العصية على الحل.

الاستنتاج الثالث: ناتج من خيبات الأمل السابقة من هذا النظام، حيث وصل أفراد عينة البحث معظمهم إلى القناعة بعدم رغبة هذا النظام في بذل أي جهد لوقف التدهور الاقتصادي المعيشي، وكذلك عجزه عن تلبية مطالب المحتجين الجدد في عام 2023، التي تعود إلى أسباب مركبة سياسية ومعيشية. وبناء على ذلك، توقعوا مزيدًا من الاحتجاجات في مناطق النظام حتى مناطق الساحل السوري، في المستقبل، التي تعد المعاقل الرئيسية في دعمه في قمع احتجاجات عام 2011. وفي الوقت نفسه، قال معظم الذين قابلناهم من أفراد عينة البحث إن هذا النظام لن يتردد في استخدام العنف، إذا اضطر،

(32) الحراك الاحتجاجي في سورية: هل بدأ يتشكل إجماع وطني على ضرورة التغيير؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الرابط: https://2u.pw/TFD99if

حتى ضد حاضنته الصلبة التي قاتلت إلى جانبه في الحرب التي تلت ثورة عام 2011، بل أكدوا أن المؤيدين له عام 2011 أغلبهم لا يؤيدونه في الوقت الحاضر، بل سيشهد مزيدًا من الانتقادات والتذمّر على وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى الاصطدام والانفجار الجمعي السوري الشامل.

الاستنتاج الرابع أن معظم السوريين من الطوائف والمذاهب والمناطق كلها بدؤوا يرون، في السنوات الأخيرة وبخاصة 2023، أن التغيير السياسي ضرورة سورية، وأن لهم مصلحة حيوية في حصوله، بعد أن وحّدهم الفقر والجوع وانعدام الأمن، وأدركوا أن هذا النظام لا يفرق بين المدن السورية والطوائف في قمعه لها، حين تهدد سلطته، وكذلك بعد أن سقطت أطروحة أن النظام انتصر، وأن الوضع قابل للاستمرار من دون الحاجة إلى حل سياسي شامل، ومن دون تقديم تنازلات يحاول النظام جهده تجنبها، لأنه يرى فيها نهايته.

الاستنتاج الخامس يشير إلى تصدّع العلاقة بين النظام والسوريين من الدعوة إلى الحلّ السياسي، من خلال تغيير النظام الحالي والانتقال إلى نظام سياسي جديد، والدعوة إلى حوار السوريين كافة للوصول إلى هذا الحل السياسي المنشود، وتأكيد وجود علاقة بين هذه الاحتجاجات الجديدة وعدم حصول حل سياسي، وظهور الموقف الإيجابي من الأجسام السياسية الجديدة، وعدّها تعبيرًا عن حراك مجتمعي وسياسي يحصل في مناطق سيطرة النظام السوري، وتحميل النظام الحالي المسؤولية الأولى في استمرار الأزمة السورية.

الاستنتاج السادس هو رؤية أفراد عينة البحث أنه لا يوجد بديل للنظام في حال سقوطه، ومن ثم إمكانية حدوث الفوضى، وكذلك عدم ضمان انتقال سياسي سلس إلى نظام سياسي ديمقراطي نادت به حناجر السوريين حين انطلاق ثورتهم في آذار/ مارس 2011.

الاستنتاج السابع يتعلق بإدراك أفراد عينة البحث أن للدول المؤيدة للنظام، مثل إيران وروسيا، مصالحها الخاصة لديه؛ ومن ثَمّ فمن الطبيعي وقوفها ضدّ أي تغيير محتمل لهذا النظام، وإن اضطرت إلى التدخل العسكري لحمايته كما حصل في سنوات الحرب التي تلت 2011.

وأخيرًا، من المهمّ أن ندرك أن هذه المؤشرات لا تعني بالضرورة أن هناك تغييرًا كبيرًا في الوضع السياسي في سورية، ولكنها تشير إلى التحولات والتوترات المحتملة الحاصلة لدى السوريين في مناطق سيطرة النظام. ويجب مراقبة هذه المؤشرات بعناية من القوى السياسية السورية الفاعلة، لفهم كيفية تطور الوضع السياسي السوري في المستقبل.

ملحق رقم (1) يتضمن أسئلة الاستبانة

1	المحافظة التي تتبع لها	دمشق، ريف دمشق، السويداء، درعا، اللاذقية، طرطوس، حلب، حماه، حمص، دير الزور
2	الجنس	- ذكر - أنثى
3	مكان إقامتك الحالية	- مدينة - ريف - أخرى تذكر
4	المستوى التعليمي	- تعليم أساسي - ثانوي - معاهد وإجازة جامعية - ماستروددكتوراه
5	الحالة الاجتماعية	- عازب/ة - متزوج/ة - مطلق/ة - أرمل/ة
6	الوضع المهني	- يعمل/ تعمل - لا يعمل/ تعمل - طالب/ة - متقاعد/ة
7	كيف تقيم الوضع المعيشي في سورية في الوقت الحالي؟	- ما زال مقبولًا بالحدود الدنيا - غير مقبول - وصل إلى مرحلة الجوع
8	هل تعتقد أن التدهور المعيشي في سورية يؤثر على الأمن المجتمعي؟	- نعم - إلى حد ما - لا.
9	هل تعتقد بوجود علاقة بين التدهور المعيشي وغياب الحريات السياسية في سورية؟	- نعم - لا - توجد حريات.
10	هل تعتقد بوجود علاقة بين التدهور المعيشي والفساد في المؤسسات الحكومية؟	- نعم - لا - إلى حد ما
11	هل حققت زيادة الأجور الأخيرة تحسنًا ملحوظًا في مستوى المعيشة للسوريين؟	- نعم - إلى حد ما - لا - تدهور أكثر
12	ماذا كان رد السوريين على زيادة أسعار المحروقات الغاز المنزلي من جانب الحكومة؟	- صدمة وخيبة أمل عامة. - حالة طبيعية - مزيد من التذمر والاحتجاجات

13	هل تعتقد أن استمرار التدهور المعيشي قد يدفع السوريين إلى الخروج في احتجاجات جديدة؟	- نعم - لا - في بعض المناطق فقط
14	من يتحمل مسؤولية التدهور المعيشي بالدرجة الأولى؟	- الحكومة والفريق الاقتصادي - الفاسدون في مؤسسات الحكومة - أمراء الحرب والتجار - الرئيس بشار الأسد وعائلته
15	هل تعتقد أن الجهد العربي المبذول لحل النزاع في سورية سيكون له أثر إيجابي في الاقتصاد السوري ومعيشة المواطن؟	- نعم - إلى حد ما - لا
16	**هل تعتقد أن مشاركة بعض أطياف المعارضة في السلطة ضمن تسوية سياسية ستؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد؟**	- نعم - إلى حد ما - لا
17	هل تتوقع أن تؤدي سياسية الخطوة مقابل خطوة إلى انفراج الوضع المعيشي عبر مساعدات عربية؟	- نعم ستؤدي إذا نجحت - لن تؤدي لأنها لن تنجح لأن النظام ليس لديه ما يقدمه
18	ما طبيعة الحل السياسي الأمثل في سورية؟	- إعادة تأهيل النظام الحالي - مشاركة بعض أطياف المعارضة مع النظام الحالي - تغيير النظام الحالي والانتقال إلى نظام سياسي جديد
19	هل تعتقد أن هناك فرصًا للحوار بين السوريين للوصول إلى حل سياسي؟	- نعم - لا
20	هل تعتقد أن شريحة المؤيدين للنظام عام2011 ما زالت تؤيده حتى الآن؟	- نعم كلها ما زالت تؤيده - نعم ما زال قسم منها يؤيده - أغلبها لا تؤيده
21	برأيك ما أسباب الاحتجاجات الحالية في بعض المدن السورية؟	- نتيجة تدهور الحياة المعيشية - أسباب سياسية - كل من الأسباب المعيشية والسياسية
22	هل تتوقع تصاعد الاحتجاجات ضد النظام في مناطق الساحل الصامتة حتى الآن؟	- لا لن يحدث - أتوقع تصاعده، ولكن بحدود غير كبيرة - أتوقع تصاعدها تصاعدًا كبيرًا
23	هل السلطة السياسية تبذل جهدًا فعليًا لتهدئة التوترات بين النظام والحاضنة؟	- نعم - إلى حد ما - لا
24	هل تتوقع أن يقمع النظام الاحتجاجات في الساحل إذا ما توسعت وانتقلت من الاحتجاج الفردي إلى الاحتجاج الجماعي؟	- نعم أتوقع ان يقمعها النظام، فهو لا يفرق حين تُهدد سلطته - سيبذل جهدًا لتخريبها عبر الشبيحة - سيلجأ إلى تخويف المحتجين بافتعال عمليات إرهابية - لا لن يكون بمقدوره قمعها

25	برأيك كيف تقيم الاحتجاجات الجديدة في بعض المدن السورية؟	- تصدع في العلاقة بين النظام والحاضنة المؤيدة له - حالة عابرة تخمد خلال أيام - قد تتوسع وتنتقل إلى المدن الأخرى
26	هل تعتقد بوجود رابط بين الفشل في إيجاد حل سياسي وتصاعد الاحتجاجات؟	- نعم يوجد رابط - نعم جزئيًا - لا يوجد
27	هل تتوقع توسع الاحتجاجات إلى مدن الساحل السوري (اللاذقية وطرطوس)؟	- نعم قريبًا - ربما في المستقبل - لا لن تنتقل
28	هل تعتقد أن احتجاجات الحاضنة سيكون مركزها الريف أم المدينة؟	- ريف - مدينة - مختلط - لا احتجاجات
29	هل تعتقد أن هناك عوامل إقليمية أو دولية تسهم في تصاعد التوتر بين النظام والمؤيدين (الحاضنة)؟	- نعم - لا - إلى حد ما
30	هل تتوقع أن يكون للشباب دور مهم في تنظيم الاحتجاجات المحتملة وقيادتها؟	- نعم - لا
31	هل تتوقع أن يستخدم النظام الأجهزة الأمنية والجيش لقمع الاحتجاجات في الساحل إذا حصلت؟	- نعم - لا - نعم، ولكن بطريقة مغايرة للمناطق الأخرى
32	برأيك ما أسباب عدم تنظيم احتجاجات جماهيرية في الساحل السوري حتى الآن؟	- ما زالوا يثقون في هذا النظام - الخوف من ردات فعل السوريين الذين شاركوا في ثورة 2011 - غياب القيادة والمرجعية الفاعلة - الخوف الشديد من ردة فعل الأجهزة الأمنية - انعدام التصور المستقبلي لما بعد الاحتجاجات
33	كيف تتصور العلاقة بين المواطنين والنظام في المستقبل في منطقتك؟	- الاستمرار كما هي الآن - مزيد من الانتقادات والتذمر على وسائل التواصل الاجتماعي - احتجاجات مناطقية متفرقة غير متزامنة - الاصطدام وحصول الانفجار الجمعي السوري
34	ما رأيك في الحركات السلمية المؤسسة حديثًا (حركة 10 آب، حركة الشغل المدني، تجمع أحرار جبل العرب، الحراك السلمي السوري)؟	- تعبير عن حراك مجتمعي وضرورة نتيجة الأوضاع المزرية - حركات خلبية، حالمة ومنفصلة عن الواقع - حركات مشبوهة
35	ما موقفك في حال اندلاع احتجاجات مطلبية سلمية في منطقتك؟	- المشاركة فيها - الحياد - معارضتها والعمل على إخمادها.

36	هل ستتواصل الاحتجاجات السلمية لو حصل اصطدام بين المحتجين السلميين والأجهزة الأمنية للنظام؟	- نعم - لا
37	أسباب تذمر المؤيدين للنظام	- خيبة الأمل من تحسين المستوى المعيشي - خيبة الأمل من حصول حل سياسي - سقوط المبررات والوعود الرسمية كلها من جانب النظام - تنامي الشعور بأن النظام استخدمهم لحماية مصالح أسرته وشلة صغيرة من حوله
38	رأيك في دعم بعض السوريين النظام في قمعه احتجاجات عام 2011	- يدفعون ضريبة هذا الدعم الآن - كانوا على صواب في وقتها. - كانوا على خطأ - سوف يستمرون في دعمه
39	في حال وجهت دعوة للإضراب والعصيان المدني السلمي	- تشارك في العصيان - تساند الأجهزة الأمنية في فك العصيان - تقف على الحياد
40	إلى أي حد يتبلور وعي بأن الأزمة السورية وأزمة المعيشة ستستمر ما دام النظام الحالي قائمًا؟	- أصبح واضحًا لكثيرين - يتبلور لدى أعداد قليلة من النخب فقط - لا تبرز مثل هذا القناعة في الأذهان
41	في حال تنحي الأسد، هل يوجد قوى منظمة بديلة تضبط السلطة؟	- لا يوجد أي قوة منظمة بديلة قادرة على استلام السلطة - سيكون الجيش بقيادته هو البديل لفترة انتقالية - ستكون القوى الإسلامية هي البديل القادر على تنظيم صفوفها سريعًا بدعم خارجي - ستسود الفوضى
42	هل تتوقع أن يقود الجيش بمجموعة من كبار ضباطه انقلابًا عسكريًا لفتح الطريق لحل سياسي ينقذ سورية؟	- لا أتوقع حدوث مثل ذلك - أتوقع ذلك بنسبة ضعيفة - أتوقع ذلك وهو الأمل الوحيد
43	ما هو موقف إيران في حال خطر تغيير النظام؟	- ستتدخل بميليشياتها لمنع تغيير النظام - لن تستطيع التدخل إن كان انقلابًا عسكريًا

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

مؤسسة بحثية علمية مستقلة غير ربحية، تدعم الابتكار النظري المؤسس على اشتقاق المعرفة من الواقع. وتهتم بقضايا الإنسان السوري الراهنة وبمستقبله، وبالصراع الدائر في سورية وآفاقه، وبسبل الانتقال إلى الدولة الوطنية الحديثة.

تنتج المؤسسة دراسات وأبحاثا سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، وتنفذ مشاريع، وتقوم بنشاطات وتجري حوارات، وتطلق مبادرات، وتعمل لأن تكون ساحة للنقاش العمومي، مستندة إلى القيم المعاصرة للعقلانية والحرية والديمقراطية والعدالة، وحقوق الإنسان، وقيم المواطنة.

WWW.HARMOON.ORG

Harmoon Center for Contemporary Studies

Doha, Qatar:
Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey:
Tel. +90 (212) 813 32 17
Tel. +90 (212) 542 04 05 PO.Box: 34055